

نظام التخطيط الوطني للممناطق المحمية

المؤلف الرئيسي: أديريان ج. ديفي

مجموعة الأبحاث البيئية التطبيقية

كلية العلوم التطبيقية جامعة كانبيرا

محرر السلسلة: أديريان فيليبيس

سلسلة الخطوط الإرشادية لأمثل ممارسات المناطق المحمية. رقم ١



الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

نظام التخطيط الوطني للمناطق المحمية

IUCN الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة -

في عام 1948 أنشأ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الذي جمع معه الدول مع بعضها، والوكالات الحكومية و أنواع مختلفة من الجمعيات غير الحكومية في شراكة عالمية فريدة من نوعها لأكثر من 895 عضواً يمثلون 137 دولة.

ان الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN كاتحاد يبحث عن التأثير و التشجيع و التأكيد على المجتمعات حول العالم في غطاء موحد و متعدد من الطبيعة، و للتأكد من ان أي استخدام لمصادر الطبيعة سيكون ملائماً بيئياً و مستداماً، فقد قامت السكرتارية العامة بتوجيهه برامج و خدمات اعضاء الاتحاد لتمثيل نظرائهم عن المرحلة التي يمر بها العالم ككل، وتزويدهم باستراتيجيات و خدمات و معرفة علمية و تقنيات داعمة يحتاجونها من أجل تحقيق أهدافهم. و من خلال الهيئات الستة وجه الاتحاد أكثر من 6000 خبير متطلع في فرق المشاريع و مجموعات العمل، للتركيز على حماية أنواع محددة و النوع الحيوي و ادارة الموارد و المصادر الطبيعية. و لقد ساعد الاتحاد كثيراً من الدول على عمل استراتيجيات وطنية لحماية و ابصاث التطبيقات للمعرفة من خلال الاشراف على المشاريع الميدانية. ان العملية تزيد من اللامركزية و تحمل معها توسيع لشبكة المكاتب الإقليمية و المحلية التي تقع بشكل اساسي في الدول النامية.

يعتمد الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على قوة اعضائه و شبكاته وشركائه لتعزيز قدرتهم ولدعم الاتحادات العالمية لحراسة الموارد الطبيعية على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية.

جامعة كارديف

يسر قسم التخطيط المدني و الإقليمي في جامعة كارديف أن يكون شريكاً في إنتاج هذه السلسلة الهامة من الخطوط الارشادية للتخطيط و إدارة المناطق المحمية. إن قسم التخطيط المدني و الإقليمي من خلال وحدة أبحاث التخطيط البيئي يشارك بشكل فاعل في أبحاث المناطق المحمية ويقوم بعقد دورات متخصصة في التخطيط والسياسة البيئية، ولديه مدرسة كبيرة متخصصة تقدم فرصاً للأشخاص المهتمين بمتابعة البحث لنيل شهادة الدكتوراه أو كجزء من تطوير مهنتهم. إذا كنت مهتماً بمعرفة المزيد عن هذا القسم، وكفاءة أبحاثه ودوراته اكتب إلينا على العنوان التالي:

البرفسور جيرمي الدين البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه

رئيس القسم

قسم تخطيط المدينة و التخطيط الإقليمي

جامعة كارديف

ص.ب: 906

كارديف

CFI 3YN

الهاتف: ++ 44 1222 874308

الفاكس: ++ 44 1222 874845

Email: AldenJD@cf.ac.uk

نظام التخطيط الوطني للمناطق محمية

المؤلف الرئيسي: إدريان ج. ديفي

مجموعة الأبحاث البيئية التطبيقية

كلية العلوم التطبيقية جامعة كانبيرا

ص.ب، 1، بلوكتونيش أكت، استراليا

محرر السلسلة: إدريان فيليبس

المجلس العالمي للمناطق محمية (WCPA)

الخطوط الارشادية لأفضل الممارسات للمناطق محمية رقم 1.

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - IUCN

1998

إن تسمية الكيانات الجغرافية في هذا الكتاب، وعرض المواد، لا يعبر عن أي رأي من طرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و جامعه كارديف، أو البنك الدولي / مرفق البيئة العالمي GEF، بما يخص الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو منطقة، أو سلطاتها، أو بشأن تعين تخومها أو حدودها. و علاوة على ذلك، فإن وجهات النظر الواردة في هذه المادة المنشورة لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN وجامعة كارديف.

خرج هذا النشر للوجود بدعم كبير من جامعة كارديف بالإضافة إلى دعم السخن من حكومة النرويج، مجلس إدارة الطبيعة، مديرية المنتزهات الطبيعية.



© 1998 الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و المصادر الطبيعية.

ان اعادة اصدار لهذا النشر لأغراض تعليمية او غير ربحية يفوض بدون اذن خططي مسبقاً من أصحاب حقوق النشر فإن المصدر يجب ان يقر بذلك.

ان اعادة اصدار لهذا النشر أو تحريره لأغراض ربحية ممنوع من دون اذن خططي مسبق من أصحاب حقوق النشر.

الرجوع: ديفي، أ (1998) النظام الوطني لتخطيط المناطق المحمية، IUCN، غلاند ، سويسرا و كامبردج، المملكة المتحدة، ص 71

: ISBN 5 - 1094 - 8317 - 2

صمم الغلاف: وحدة خدمات النشر في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

صورة الغلاف: محمية إسلا كوليبيرا للحياة البرية الوطني، (الفترة الخامسة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) بيروت ريكو، بيدرور روسبايل.

التنسيق: وحدة خدمات النشر في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

الإصدار: وحدة خدمات النشر في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و كامبردج، المملكة المتحدة.

متوفّر في: وحدة خدمات النشر في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

219c Huntingdon Road, Cambridge CB3 ODL

United Kingdom

Tel: ++44 1223 277894

Fax: ++44 1223 277175

E-mail: iucn-psu@wcmc.org.uk

<http://www.iucn.org>

تتوفر القائمة لمنشورات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أيضاً.

نظام التخطيط الوطني للمناطق المحمية

سلسلة الخطوط الإرشادية لأفضل الممارسات للمناطق محمية رقم 1

ترجمة

هيفاء شعبان عبد الحليم

مراجعة

نشأت حميدان

التنفيذ والإخراج

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

المكتب الإقليمي لغرب آسيا/الشرق الأوسط (IUCN/WAME)

برنامج المناطق المحمية

الطباعة والنشر

الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت

تتقدم بالشكر والتقدير لإدارة الموارد الحية

سبتمبر 2008

**نظام التخطيط الوطني للمناطق المحمية
سلسلة الخطوط والارشادات لأفضل الممارسات
للمناطق المحمية رقم 1**

التنفيذ والمراجعة النهائية
الدكتور / طلال فهيد العازمي
المستشار الإقليمي لدول غرب آسيا

سبتمبر 2008

المحتويات

| | |
|----------|--|
| 10..... | افتتاحية المحرر |
| 11..... | شكر وتقدير |
| 12..... | الافتتاحية |
| 13..... | المختصرات |
| 14 | 1. المقدمة |
| 14..... | 1.1. إطار وأهداف الخطوط الارشادية |
| 14..... | 1.2. المناطق محمية، اتفاقية التنوع الحيوي و نظام الخطط |
| 17..... | 1.3. التقسيمات الإدارية للاتحاد العالمي لحماية الطبيعة (IUCN) للمناطق محمية: |
| 22 | 2. تخطيط النظام |
| 22 | 2.1. ما هو تخطيط النظام؟ |
| 23 | 2.2. لماذا نحتاج تخطيط النظام؟ |
| 26 | 3. أنظمة المناطق محمية |
| 26 | 3.1. خواص النظام |
| 26 | 3.1.1. مماثلة، شاملة و متوازنة |
| 28 | 3.1.2. الكفاية |
| 30 | 3.1.3. التماสک و التكامل |
| 30 | 3.1.4. التوافق |
| 30 | 3.1.5. كفاءة الصرف (الكلفة) و الكفاءة و الأنصاف |
| 30 | 3.2. عناصر النظام و تفاعلاتها |
| 30 | 3.2.1. دمج الخطوط النظامية في المنظومة الدولية |
| 31 | 3.2.2. التخطيط للأقاليم الحيوية |
| 32 | 3.2.3. الفئات الإدارية في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة للمناطق محمية |
| 33 | 4. إطار خطة النظام |
| 35 | 4.1. المعلومات |
| 36 | 4.2. النماذج والمفاهيم والتعريفات |
| 38 | 5. متطلبات النجاح في تطبيق نظام الخطة |
| 40 | 5.1. أشراك ومشاورة المجتمع |
| 41 | 5.2. التمويل |
| 42 | 5.3. الالتزام والدعم السياسي |
| 42 | 5.4. المؤسسات |
| 44 | 5.5. التدريب |
| 45 | 5.6. الشراكات |
| 47 | 6. الخطوط العريضة لنموذج خطة النظام |
| 48 | 7. الخطوط العريضة لعملية تطوير خطة النظام |
| 50 | 8. التنفيذ |

| | |
|----------|---|
| 51 | 9. المراقبة والتقييم |
| 55 | الملحق الأول |
| 56 | الملحق الثاني |
| 62 | الملحق الثالث |
| 62 | 3.1. كندا |
| 65 | 3.2. جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية (Lao PDR) |
| 69 | الملحق الرابع |
| 73 | الملحق الخامس |

افتتاحية المحرر

هذا هو المنشور الأول في السلسلة الجديدة الخطوط الارشادية لأفضل الممارسات و التي صدرت من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، و المجلس العالمي للمناطق محمية (WCPA) ضمن شراكة مع وحدة ابحاث التخطيط البيئي، دائرة قسم التخطيط المدني والاقليمي ، جامعة ويلز، كارديف، المملكة المتحدة. إن المجلس العالمي للمناطق محمية هو جزء مكمل للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN و هي شبكة على مستوى عالمي لما يقارب 1.300 خبير في المحفيات. ان اعضاؤها يعملون في صفة تطوعية لرفع المعايير الإدارية في التخطيط للمناطق محمية. إن دائرة قسم التخطيط المدني والإقليمي في جامعة ويلز تمتلك مدرسة رائدة في التخطيط، لها سمعة دولية ممتازة في الابحاث و التعليم المتعلقة بالبيئة. و بذلك فإن المؤسستين يعملان معاً على إصدار و نشر سلسلة من الخطوط الارشادية لأفضل الممارسات المستخدمة عالميا. سيكون هناك نشرتين في العام أعدتا من قبل خبراء ضمن شبكة المجلس العالمي للمناطق محمية و سيكون هذا لمدة ثلاثة أعوام مبدئيا.

و ستكون مسؤولية وضع المسودة الأولى للنشرة موكلاة إلى المؤلف الرئيس، يساعدته عادة فريق المهام المعين من قبل المجلس WCPA . و ستبرز هذه السلسلة القضايا الأساسية التي تواجه المناطق محمية حول العالم، و ستتعامل النشرات اللاحقة مع مواضيع مثل المنافع الاقتصادية للمناطق محمية، و المناطق محمية البحرية، و أيضاً السياحة و المناطق محمية، و تمويل المحفيات و طرق إدارتها مالياً و التدريب.

و ستستخدم سلسلة الخطوط الارشادية من قبل المهتمين في تطبيقات سياسة المناطق محمية ليس الشركاء فقط إنما أيضاً صانعي القرار على جميع المستويات الحكومية و المستويات الأخرى مثل الجمعيات غير الحكومية، و القطاع الأكاديمي، ووكالات التمويل الدولية. و يأمل المجلس العالمي للمناطق محمية و جامعة كارديف خلال نشر و توزيع الخطوط الارشادية ان تحسن الفهم لاحتياجات ادارة المناطق محمية و معايير الادارة على أرض الواقع.

كمحرر للسلسلة أرجو بتعليقاتكم على العنوان:

أدريان فيليبس

رئيس المجلس العالمي للمناطق محمية، و استاذ في التخطيط الريفي و البيئي في قسم التخطيط المدني الاقليمي، جامعة ويلز، كارديف المملكة المتحدة.

شكر وتقدير

جمعت هذه الخطوط الارشادية من قبل إدريان ديفي من جامعة كانبيرا، استراليا مع مدخلات شاملة من اللجنة الموجهة للمشروع - المكونة من بروس أموس منتزهات كندا(Parks Canada)، جون هوف / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كاثي مكون البنك الدولي (World Bank). لوتا ميلماري (منتزهات تزانيا القومية)، بيبرو روزبال (IUCN)، ديفيد شبارد (IUCN)، جورج ستانلي جامعة ولاية أوريغون، جيفري ماك نيللي (IUCN)، إدريان فيليبس (WCPA)، موراي ماك كومب (منتزهات كندا)، ستيفارت تشيب و كليف مارش (IUCN)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوريس دافيس(WCPA)، ولاري هاميلتون و مساهمات أخرى قيمة.

الافتتاحية

إن المناطق المحمية هي ضرورة ملحة لحماية التنوع الحيوي و لتحقيق مجموعة أهداف للمجتمع. و في العقود الماضية وعلى مستوى عالمي يظهر هناك نموا ملاحظا في المحميات الطبيعية من جهة زيادة عدد المواقع المحمية أو زيادة الرقعة المحمية، غير أن إدارتها بشكل صحيح و إدراك قيمتها المختزلة يعد مشكلة حقيقة في كثير من الواقع.

يجري التسبيق بين مؤسسات عالمية كالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وخاصة هيئة العامة للمناطق المحمية والتي كانت تعرف بلجنة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة المختصة بالمتزهات القومية والمحميات الطبيعية (CNPPA) ، ولكن الحاجة العظمى من هذا التسبيق هو تأمين الإدارة المتكاملة و الفاعلة للمناطق المحمية على المستوى الوطني، و توضح هذه الخطوط الإرشادية أهم المواضيع التي يجب التطرق إليها على المستوى الوطني من التخطيط لنظام المناطق الطبيعية.

قد صنمت خطة النظام للتخطيط لمجموعة كاملة من الأنظمة البيئية والمجتمعات التي وجدت في دولة ما. وتحدد الخطة غايات المناطق المحمية و تساعده بالموازنة بين الأهداف المختلفة، و تحدد أيضاً العلاقات بين عناصر النظام - بين المناطق المنفردة، و المناطق المحمية، و استخدامات الأرض الأخرى، و القطاعات المختلفة و مستويات درجات اهتمام المجتمع. و تساعده الخطة في إظهار أهمية الروابط مع العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية، و تظهر كيف أن أصحاب العلاقة المتعددين قد يتفاعلون و يتعاونون في توفير إدارة مستدامة للمناطق المحمية. و أخيراً يجب ان تكون خطة النظام و سيلة لترتيب الأوليات لنظام محميات طبيعية قابل للتطبيق.

هذه الخطوط الإرشادية تحدد الروابط بين التخطيط المنظم و معايدة التنوع الحيوي و التي تتوى استخدامها الحكومات والأخرين لتنفيذ الفقرة الثامنة من المعاهدة (الحماية في عين المكان). و تم وضع الإرشاد أيضاً في محتوى من الفئات الإدارية للمناطق المحمية التي تم تبنيها منذ وقت قريب من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. لقد وضحت الخطوط الإرشادية أنه يتطلب نوع من الأحكام لسؤال أسئلة ذات علاقة، و لفهم قوى التأثير، و اختيار مستوى التفصيل و التوجيه الاستراتيجي لخطة النظام تبعاً لظروف الدولة. لأن الدول تختلف كثيراً بظروفها الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا كانت النصائح عامة في هذا النوع من التوجيه. وبناء عليه توفر هذه الخطوط الإرشادية إطاراً عريضاً للتخطيط النظامي على المستوى الوطني، بدلاً من البحث عن إجابة كل سؤال أو فكرة قد تظهر في هذا المستوى (الوطني).

المختصرات

| | |
|--------|--|
| CITES | Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Flora and Fauna الاتفاقية الدولية للاحتجار بالأنواع المهددة بالانقراض |
| NPPA | [former] Commission on National Parks and Protected Areas of IUCN. now the World Commission on Protected Areas (WCPA) (سابقاً) الهيئة العالمية للمنتزهات القومية و المناطق محمية IUCN. الآن الهيئة العالمية للمناطق محمية |
| GEF | Global Environment Facility مرفق البيئة العالمي |
| IUCN | International Union for Conservation of Nature and Natural Resources الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و المصادر الطبيعية |
| NGO | Non-governmental organization منظمة غير حكومية |
| Ramsar | Convention on Wetlands of International Importance especially as Waterfowl Habitat اتفاقية رامسار (اتفاقية المناطق الرطبة ذات الأهمية الخاصة لموائل الطيور المائية) |
| UN | United Nations الأمم المتحدة |
| UNEP | United Nations Environment Programme برنامج الأمم المتحدة للبيئة |
| UNESCO | United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلوم، والثقافة |
| WCMC | World Conservation Monitoring Centre المركز العالمي لمراقبة الحماية |
| WCPA | World Commission on Protected Areas of IUCN المجلس العالمي للمناطق محمية |
| WWF | World Wide Fund for Nature التمويل العالمي للطبيعة |

1. المقدمة

1.1. إطار وأهداف الخطوط الارشادية

ان الخطوط الارشادية عبارة عن عرض واضح يستند إلى أفضل معرفة متوفرة ترشد التعامل مع قضية معينة. وقد صيغت هذه الوثيقة للتزويد بالتعليمات المناسبة التي تساعده على التخطيط الوطني للمناطق محمية. وأن القضايا معتمدة على سياق وظروف البلدان المتباينة، لا تقدم هذه الخطوط الارشادية على أنها قواعد أو تعليمات. لذلك فهي تقدم نظرة مجملة لهذه القضايا التي تحتاج إلى توضيح، وتتفاوض خيارات الحلول لها، ان الهدف من ذلك هو تشجيع القارئ على طرح الأسئلة وهو أفضل من إعطائه منهجهية "كتاب الطبخ" للتطوير ثم تقديمه كنظام تخطيط.

وجّهت هذه الخطوط الارشادية للفئات التالية،

1. صانعي القرارات: وهم الذين يعملون في المنظمات التي تعمل في مجال المناطق محمية الحكومية منها أو غير الحكومية على المستويات العالمية، والدولية، والإقليمية والمحلية.

2. صانعوا القرار وأصحاب العلاقة: هم الذين لهم الحق بالتدخل بشكل غير مباشر (الأشخاص المؤثرين) في المناطق محمية على مختلف المستويات،

3. المنظمات الممولة أو المستثمرين الآخرين،

4. العاملون في مجال المناطق محمية، وأعضاء الهيئة العالمية للمناطق محمية حول العالم.

ولأن الفئات المستهدفة واسعة جداً فإن هذه الخطوط الارشادية وجهت على أنها سياسة عمل وليس خطة تشغيلية، وافتراضت وجود المعرفة السابقة لغاية المناطق محمية وأهميتها.

لقد بنيت هذه الخطوط الارشادية على دراسة واسعة للمراجع والمنشورات، وما خرج من اللقاءات التي أقامها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) أو المجلس العالمي للمناطق محمية (WCPA) وشركاؤهم من أجزاء مختلفة من العالم، منذ المؤتمر العالمي الرابع للمنتزهات في كركاس في 1992. هذا التوجيه حفظ بشكل قصير ومختصر قدر الإمكان ومنظم على أن يتم تقييمه وتطويره لاحقاً.

1.2. المناطق محمية، اتفاقية التنوع الحيوي ونظام الخطط

قام الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة بتعريف المناطق محمية كالتالي:

الإطار 1. تعريف المناطق محمية: هي عبارة عن مساحة من الأرض و/أو البحر كرست خصيصاً لحماية وصون التنوع الحيوي، والطبيعة، وما تتضمنه من الموروث الثقافي، وتدار بشكل فاعل بوسائل قانونية أو وسائل أخرى" (1994)

.(IUCN

يوجد الآن أكثر 30.300 منطقة محمية، أي ما يعادل 13.20 مليون هكتار (132 مليون كم²)، وهي تغطي 8.84% من مساحة العالم (Green and Paine, 1997). إن الأعداد والمساحات للمناطق المحمية ازدادت بشكل كبير في العقود الأخيرة، فقد أنشأ ثلثي المناطق المحمية في الثلاثين السنة الماضية. وفي نفس الفترة من الزمن كان هناك ازيداداً ملحوظاً لأعداد الدول التي توجد بها مناطق محمية، وبذلك انعكست هذه النزعات على تسارع واتساع الاهتمام في الحماية، ونمو الإدراك السياسي للقضايا البيئية، الذي أدى أيضاً إلى توقيع معاهدة حماية التنوع الحيوي 1992.

وعلى وجه العموم إن هذا النمو السريع والحديث في المناطق المحمية (انظر الخارطة 1) لم يكن مصحوباً بالتوسيع المكافئ للقدرة الإدارية لاستيعابه. إن مشكلات تخصيص الأراضي و/أو المياه لتصبح ضمن حدود المناطق المحمية، نادراً ما تحل الحالات، وفي بعض الحالات كانت تزيدها من خلال عمليات الدخول، والاستخدام، والسيطرة على الأرض المحددة. حيث أصبح الوضع أكثر حدة في السنوات الأخيرة بسبب التراجع والضيق الاقتصادي العام.

لم تكن المناطق المحمية لتبقى، لو لا تمتها بالدعم الكبير الذي حصلت عليه من الناس؛ و لا يحصل لها هذا الدعم إلا عندما تلبي احتياجاتهم. إن مشكلات استخدام الأرضي، وإدارة مصادرها بشكل غير منصف، وتأثيراتها لا تزول ببساطة لحصول المنطقة على صبغة حماية خاصة.

و عندما تنشأ المحميات بمرسوم حكومي أو جهة أخرى مماثلة فإنه لحدودها احتراماً مكتسباً لأنها تعكس سيادة الجهة المنشئة والسلطات العليا وراء الإنشاء، كما تعكس احترام الحكومات، و ملكيات الأرضي تماماً مثل الأنماط البيئية المراد حمايتها. لجميع هذه الأسباب فإن التخطيط، وإدارة المناطق المحمية لا يجب أن يكون بمعزل عن استخدام، و إدارة الأرضي، و لتحقيق نجاح بعيد الأمد للمناطق المحمية فقد تم البحث عن أساليب تطوير مستدام لها على وجه العموم.

إن نظام التخطيط يعطي طرق عملية أكثر من وضع إدارة المناطق المحمية في محتوى أوسع.

لقد نودي بنظام تخطيط المناطق المحمية في المقالة (8) من معاهدة التنوع الحيوي (etal, 1994Glowk)، حيث تُعرف المناطق المحمية على أن لها دوراً مهماً في حماية التنوع الحيوي، وقد وضعت هذه المتطلبات المحددة في المعاهدة والمذكورة في الإطار 2.

الإطار 2، المتطلبات المحددة المتعلقة بالمحميّات الطبيعيّة في معاهدة التنوع الحيوي المقال (8) و(ب)،

1. ”تأسيس نظام من المناطق المحمية أو المناطق عندما يكون هناك حاجة لأخذ إجراءات معنية لحماية التنوع الحيوي“
2. ”التطوير، عند الضرورة، خطوط إرشادية لاختيار، وإنشاء، وإدارة المناطق المحمية هناك حاجة لأخذ إجراءات معنية لحماية التنوع الحيوي“.

ولهذا وافقت الحكومات الآن على إعطاء تفويض واضح تحت مظلة معاهدة تنفس تخطيط المناطق المحمية على المستوى الوطني، إن نظام التخطيط هو وسيلة لتنفيذ هذا التفويض وخدمة عمليات أخرى غير التنوع الحيوي. ولضرورة نظام التخطيط للمناطق المحمية يجب أن يكون متكاملاً مع الاستراتيجيات الوطنية للتنوع الحيوي، واستراتيجيات الحماية الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية البيئية المستدامة، والخطط الوطنية الأخرى مثل (Nelson 1984).

مستويات الحماية في العالم

الخريطة ١



إن خطة عمل مؤتمر كركاس (IUCN 1992a, Mc Neely 1993) قد تم تبنيها في المؤتمر العالمي الرابع للمتزهات، وقد عرفت نظام التخطيط الوطني للمناطق محمية كأولية عمل. (انظر الإطار 3).

الإطار 3: متطلبات خطة العمل في كراكاس المرتبطة بنظام التخطيط الدولي للمناطق محمية

”الإجراء 1.1. تطوير تطبيق خطط النظام الوطني للمناطق محمية.“

تطوير نظام خطط وطنية على أنها وثيقة سياسة وطنية أولية لتنمية الإدارة، و توسيع رقعة المناطق محمية، معتمدة على الخطة الوطنية للولاية أو المحافظة.

تعريف المجموعات مع الاهتمام الخاص بالمناطق محمية، و جعلهم قادرين على المشاركة بشكل فعال في عملية نظام التخطيط، ومراجعة نظام الخطة بشكل أوسع مع كل الاهتمامات المحتملة للمجموعات، والمنظمات قبل تبنيها بشكل نهائي، وبشكل دوري من الآن فصاعداً.

تحريك أفضل العلوم المتوفرة لتعريف الواقع الحرجة التي يجب ضمها لنظام الوطني العالمي لتكامل التنوع الحيوي المراد حمايته، ولتقديم التوجيه الملائم للسياسات الإدارية للموقع الفردية وأراضيها المحيطة.

يحتوي النظام على سلسلة من التصنيفات للمناطق محمية سواء البرية أو البحرية وضحت حاجات كل المجموعات المهمة، ويعتني على الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك. وتؤكدأ على أن جميع الواقع التي أديرت لتحقيق أهداف المحافظة بما تحتويه من مناطق قبلية، الغابات المحظورة، و مواقع أخرى مدارسة من قبل منظمات غير سلطة إدارة المناطق محمية المسؤولة، (على سبيل المثال: الملكيات الخاصة، المجتمعات المحلية، والجيش).

بالرغم من أنه ليس هناك نموذج متبوع عالمياً، فقد طورت عدد من الدول نظامها في السنوات الأخيرة، مثل: كندا (Canada, Environment Canada 1991; Republica Dominicana 1991؛ انظر أيضاً الملحق 3.1)، جمهورية الدومينيكان (Rodgers & Panwar 1988؛ Salter & Phanthavong 1989؛ DVS 1990؛ انظر أيضاً الملحق 3.2)، الهند (India 1990؛ Hart 1966؛ Forster 1973؛ Whistler 1991؛ Mackinnon et al., 1986؛ Thorsell 1990؛ Kelleher & Kenchington 1991؛ McNeely & Thorsell 1991؛ Harrison 1992؛ Lucas 1992؛ Poore 1992؛ Harmon 1994)، كما امتلك أيضاً إرثا تقنياً عميقاً في حماية الأحياء وتقدير حمايتها.

ان مفهوم فكرة نظام التخطيط للمناطق محمية بسيط بما فيه الكفاية لتفعيله على التخطيط والإدارة للمناطق محمية حيث تحتاج إلى منهجية تنسق مع احترام تباين الوحدات ضمن النظام، ومع الاستخدامات الأخرى للأراضي والأنشطة الإدارية.

1.3. التقسيمات الإدارية للاتحاد العالمي لحماية الطبيعة (IUCN) للمناطق محمية:

على ضوء من الخبرة والتعریف الجديد للمناطق محمية (IUCN 1994a)، فقد قام المجلس العالمي للمناطق محمية (WCPA) بمراجعة وتبسيط أنواع المناطق محمية في IUCN إلى ست تقسيمات اعتمدت على الأهداف الأساسية في إدارتها (IUCN 1994a)، انظر الإطار 4.

الإطار 4، التقسيمات الإدارية للاتحاد العالمي لحماية الطبيعة للمناطق المحمية:

1. الحماية الصارمة
 - 1 - محميات طبيعية صارمة
 - 2 - المناطق البرية
2. حماية النظام البيئي والاستجمام.
3. حماية المعالم الطبيعية (الشواهد الطبيعية)
4. الحماية من خلال الإدارة الفعالة (المواطن/ إدارة مناطق الكائنات الحية).
5. حماية النسق الطبيعي البري أو البحري (المناظر الطبيعية المحمية/ المناظر البحرية).
6. الاستخدام المستدام للنظام البيئي الطبيعي (محميات ذات مصادر مداربة)

وقد أعطيت مزيداً من التفاصيل عن هذه التقسيمات في الملحق 2، ويمكن استخدام التصنيفات إما بشكل قياسي أو بشكل وصفي لإيجاد الخطوط العريضة لطريقة الإدارة للموقع وإعطاء وصف لهذا التصنيف التي قد أديرت بطريقة محددة.

ولتأريخ هذه اللحظة ما زال استخدام التوجه الوصفي أكثر شيوعاً، وبالرغم من احتواء معظم الدول على محميات تدرج تحت هذه التقسيمات، فإن قليلاً منها، بل قليل جداً هم الذين يستفيدون باستخدام هذه التقسيمات للتأكد من أن أنشطة الحماية مطبقة لديهم وبشكل فاعل، (انظر الجدول 1).

لقد أعطت تقسيمات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة فرصة للنظر جديداً لما يمكن للمناطق المحمية أن تتحقق في جميع الدول.

الجدول 1. أعداد ومساحات للمناطق الحميدة التي تقع ضمن أقاليم المجلس العالمي للمناطق الحميدة، مصنفة عن طريق التقنيات الإدارية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

المصدر : غربين و باين (1997)

| % | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | WCPA الوضع | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|-------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|---------------|-----------|-------|-------|-----------|--------|-------|---------|-------|-------|-----------|-------|-------|---------|-----|-------|---------|-------|------------|------------|------------|
| % | مختار (كم²) | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 8.06 | 1,037,578 | 542 | 74,988 | 778,010 | 21 | 5,02 | 52,056 | 125 | 6,73 | 69,836 | 264 | 1,18 | 12,265 | 39 | 11,92 | 123,673 | 60 | 0,003 | 32 | 3 | 0,16 | 1,706 | 30 | 12,866,541 | 14,268,633 | |
| 11.92 | 603,471 | 9,335 | 215 | 12,976 | 76 | 56,3 | 339,765 | 2,654 | 13,9 | 84,218 | 5,330 | 0,27 | 1,610 | 457 | 13,34 | 80,509 | 215 | 1,12 | 6,781 | 77 | 12,86 | 77,612 | 516 | 5,061,153 | 5,061,153 | |
| 0.03 | 3,790 | 99 | 0.00 | 0 | 0 | 0,26 | 10 | 1 | 12,14 | 460 | 14 | 0,00 | 0 | 0 | 3,85 | 146 | 2 | 0,00 | 0 | 0 | 0 | 0 | 83,75 | 3,174 | 82 | 14,268,633 |
| 2.37 | 111,29 | 152 | 80,87 | 10,618 | 34 | 0,37 | 48 | 11 | 8,12 | 1,072 | 50 | 2,15 | 282 | 19 | 1,92 | 253 | 11 | 0,00 | 0 | 0 | 0 | 6,52 | 836 | 27 | 5,061,153 | |
| 45.59 | 108,783 | 577 | 1,48 | 1,605 | 177 | 13,77 | 14,985 | 60 | 72,61 | 78,989 | 231 | 0,03 | 28 | 22 | 11,12 | 12,098 | 67 | 0,00 | 0 | 0 | 0 | 1,0 | 1,078 | 20 | 238,627 | |
| 17.44 | 4,087,779 | 6,714 | 21,45 | 877,053 | 461 | 6,0 | 245,301 | 2,085 | 20,12 | 822,968 | 1,249 | 1,43 | 58,472 | 342 | 39,9 | 1,633,642 | 1,286 | 9,6 | 391,914 | 635 | 1,44 | 58,711 | 661 | 23,443,386 | 23,443,386 | |
| 13.95 | 1,109,025 | 5,882 | 42,94 | 476,249 | 311 | 5,4 | 59,856 | 65 | 0,97 | 10,798 | 1,636 | 0,67 | 7,492 | 940 | 24,0 | 266,109 | 685 | 3,61 | 40,074 | 61 | 22,4 | 248,447 | 2,184 | 7,947,450 | 7,947,450 | |
| 2.98 | 657,942 | 684 | 0.00 | 0 | 0 | 0,07 | 482 | 21 | 35,56 | 233,968 | 368 | 0,02 | 105 | 30 | 15,4 | 101,342 | 55 | 0,1 | 635 | 1 | 48,85 | 321,410 | 173 | 22,106,900 | 22,106,900 | |
| 11.54 | 518,866 | 1,524 | 35,54 | 184,397 | 759 | 3,95 | 20,491 | 109 | 17,68 | 91,729 | 151 | 0,76 | 1,944 | 62 | 36,7 | 190,473 | 150 | 0,00 | 0 | 0 | 5,36 | 27,832 | 293 | 4,498,111 | 4,498,111 | |
| 4.87 | 212,925 | 719 | 0.83 | 1,771 | 4 | 0,73 | 1,562 | 9 | 67,25 | 143,200 | 564 | 0,00 | 0 | 1 | 29,58 | 62,994 | 108 | 0,00 | 0 | 0 | 1,6 | 3,298 | 33 | 4,368,713 | 4,368,713 | |
| 7.49 | 883,682 | 1,078 | 9,51 | 84,012 | 403 | 6,87 | 60,719 | 159 | 7,21 | 63,730 | 306 | 1,29 | 11,382 | 73 | 8,42 | 74,434 | 56 | 56,43 | 498,673 | 24 | 10,27 | 90,732 | 57 | 11,790,494 | 11,790,494 | |
| 10.22 | 1,858,829 | 1,437 | 20,8 | 547,960 | 306 | 13,6 | 250,138 | 245 | 12,47 | 229,382 | 197 | 4,55 | 83,726 | 75 | 33,7 | 619,788 | 360 | 0,05 | 1,000 | 1 | 5,81 | 106,835 | 253 | 18,001,995 | 18,001,995 | |
| 15.85 | 86,050 | 384 | 24,91 | 21,441 | 81 | 0,09 | 54 | 9 | 16,44 | 14,150 | 163 | 11,14 | 9,591 | 27 | 34,15 | 29,383 | 78 | 0,00 | 0 | 0 | 13,28 | 11,431 | 26 | 342,750 | 342,750 | |
| 5.65 | 754,442 | 351 | 7,67 | 57,925 | 52 | 0,01 | 100 | 1 | 47,5 | 358,415 | 175 | 0,53 | 4,007 | 3 | 40,46 | 305,268 | 82 | 0,02 | 150 | 5 | 3,79 | 28,577 | 33 | 13,352,869 | 13,352,869 | |
| 12.25 | 1,320,032 | 919 | 41,47 | 547,430 | 212 | 0,9 | 11,883 | 25 | 19,5 | 257,476 | 471 | 0,01 | 118 | 32 | 37,98 | 501,351 | 168 | 0,08 | 1,085 | 4 | 0,05 | 688 | 7 | 10,77,580 | 10,77,580 | |
| 8.84 | 13,236,324 | 30,350 | 27,21 | 3,601,447 | 2,897 | 7,99 | 1,057,450 | 5,578 | 18,58 | 2,460,110 | 11,169 | 1,46 | 193,022 | 2,122 | 30,23 | 4,001,463 | 3,383 | 7,1 | 940,344 | 886 | 7,42 | 992,487 | 4,395 | 14,809,422 | 14,809,422 | |



غلابا غوس (التصنيف 2) وموقع تراث طبيعي عالي، الأكادور



ماكور بيكون موقع تاريخي مقدس (التصنيف 2) وموقع تراث عالي، بيرو



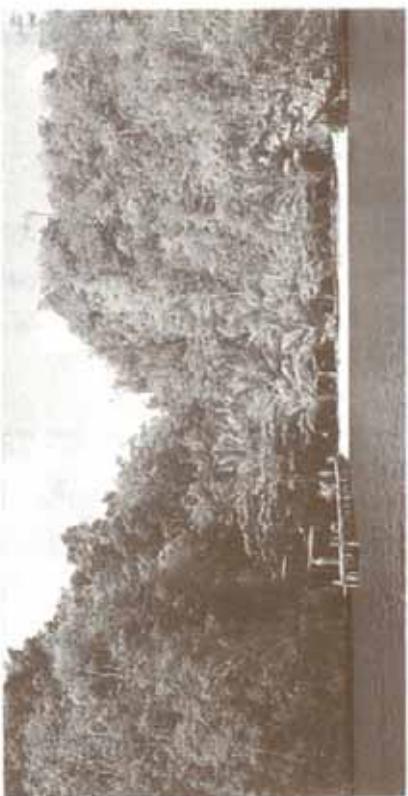
تارتا المتنزه القرومي (التصنيف 2) ووحدة المخلاف الحيوي هي بولندا



كانينا المتنزه القرومي (التصنيف 2) وموقع تراث عالي، هنرزوبل



الكتاب المقدس (التفسير) - التهذيف 2



اوکسائی (ابو یونین) (التحیف ۱) فی روسیا



البلدية، غالباً المغابس، زراعة القهوة، السياحة والاستثمار المختلفة تفتح فرصاً ادارية مختلفة ويسعى للنطاقات الاتجاهية للمصادر



لوس هابيتسبيس المتره القوي (التصنيف 2)، في جمهورية الدومينican

٢. تخطيط النظم

٢.١. ما هو تخطيط النظم؟

في تقدير عام، إن تخطيط النظم هو عبارة عن توجيه منظم تجاه المستوى دقيق من التخطيط، إن هذا النظم ليس عبارة عن فكرة جديدة لكنه بني على المعرفة الموجودة سابقاً. إنه عبارة عن نظام إنشاء لفهم واستخدام أفكار الأنظمة. وهي عبارة عن وسيلة لاقناع الآخرين، إنها أكثر من جمع للبيانات، بحيث يجب أن تكون أكثر ديناميكية. إنها وسيلة ليست نهاية، يقدم الإطار ٥ قائمة الاستخدامات الأساسية كيف يمكن أن يوضع تخطيط النظم.

الإطار ٥، استخدامات نظام التخطيط الوطني للمناطق محمية:

- توضيح الأهداف.
- ترويج إنجازات هذه الأهداف
- تعريف الخيارات و مضمونها
- التشجيع على تنظيم أقسام الخيارات
- زيادة الفهم للقضايا
- تعريف قضايا الإدارة المستقبلية
- التبؤ بالأنشطة المستقبلية و توجيهها
- تحديد أولويات للاستثمار
- تنسيق مجموعة المدخلات
- بناء الالتزام و إدامته
- إيجاد الشراكات و المحافظة عليها
- إنشاء خطوط أساسية لعملية التقييم للأعمال المستقبلية و مراقبتها .

عندما يتم اعتماد تخطيطاً نظائماً للمناطق محمية، فإنه يهدف إلى زيادة المميزات المرغوبة للنظام الوطني لنظم المناطق محمية. بحيث يجب أن يقوم على إدراك الظروف السائدة في الدولة التي تظهر من خلال المورثات البيئية، والتاريخ، المحتوى الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، والثقافي.

وبما يتعلق بالمناطق محمية فإن تخطيط النظم يتحدث عن:

- التعريف بالمناطق محمية كأولوية تستحق الجهد المبذول والاهتمام الوطني؛ حيث تحدد العلاقات بين: (أ). الوحدات المختلفة وتصنيفاتها للمناطق محمية،(ب). المناطق محمية وغيرها من المناطق ذات التصنيف المشابه لها.

- النظر الاستراتيجي الأبعد للمناطق المحمية.
- التعريف بأدوار الأفراد الأساسيين بما يخص المناطق المحمية وعلاقة هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض. حيث يمكن أن يتضمن بناء الدعم وكسب التأييد الجماهيري للمناطق المحمية (مثال: كوسيلة للوصول إلى النهاية، لا النهاية نفسها).
- تحديد فجوات غطاء المناطق المحمية (تتضمن الفرص، واحتياجات إيصالها) والعجز في الإدارة.
- تحديد التأثيرات الحالية والمتوقعة سواء من الأراضي المحيطة بال محمية على المحمية أو من المحمية على الأراضي المحيطة بها.

إن نظام الخطة هو عبارة عن عرض لأفكار عادة ماتكون مجموعة في وثيقة أو وثائق تحتوي على خرائط أو معلومات مرجعية متعلقة بالموضوع. وتتضمن عناصر وصفية واستراتيجية- تميز الحاضر وتخطط بطريقة عملية نحو قواعد مستقبلية واضحة. يجب أن تقدم الخطة إرشادا حول آليات التنسيق في التأسيس والإجراءات بين المناطق المحمية مع الاستخدامات الأخرى للأراضي والتنمية الاجتماعية ضمن اهتمامات الدولة. يجب تحديد المقاصد المتعلقة بالتنسيق بين المستويات المركزية واللامركزية، وبين الأقاليم المختلفة والمناطق المحمية المنفردة. ويجب أن توضح المناطق المحمية الحالية والمفترضة، وحالاتها والتحديات لإدارتها التي ظهرت. والتعرف بالأحقيات، أو إثبات الشرعية، أو المسؤوليات وعمليات التنمية، والتمويل وإدارة النظام لتنسيق عناصرها.

2.2. لماذا نحتاج تخطيط النظم؟

إن التهديدات الرئيسية لعملية المحافظة على الطبيعة في معظم الدول تقع خارج نظام المناطق المحمية، وإذا لم يحدد الرابط بين إدارة المناطق المحمية والعوامل الخارجية ويز فإنه ستظهر مشكلات جوهرية يصعب حلها. إن الخطط النظمية في المناطق المحمية لا تركز على المناطق المحمية فحسب، لكنها تبرز قضايا أشمل للاهتمام في المجتمع. ويوضح الإطار 6 أسباب تبني فكرة تبني الأنظمة للتخطيط. لقد حسن التوجه نحو النظم احتمالية استدامة العمليات في الحماية. ولقد أوضح فعلا التكامل الحقيقي فيربط الحماية مع أنشطة البشر الأخرى.

إن خطة النظام وحدتها لن تزيل العقبات التي تقف في وجه عملية حماية التنوع الحيوي، وتنمية المجتمع وإدارة المناطق المحمية. أما إذا أبرزت العقبات المحورية بالطريقة المناسبة فإن خطة النظام قد تيسر في إزالتها وترتيب أولويات العمل في إزالتها بشكل واضح. لاستطيع أي خطة إيجاد نظام فعال للمناطق المحمية في ليلة وضحاها، ولا تستطيع أيضاً إنتاج تغيير سريع في العوامل التي تخضع وضع الحماية وطريق الإدارة للمهادنة، ولكن بالرغم من ذلك فإن خطة النظام أداة ذات إمكانيات قوية وخطوة أساسية في تحقيق هذه النهايات.

الإطار 6، أسباب تبني التوجه النظامي

- لربط المناطق المحمية مع الأولويات الوطنية، ولترتيب أولويات تطوير معالم المناطق المحمية.
- للتسهيل في الحصول على التمويل الدولي والوطني، عن طريق التعريف بأولويات الاستثمار في المناطق المحمية، ورفع مستوى ثقة الممولين من حيث الاستخدام الأمثل للتمويل والمصادر.
- للتخلص من نظام الإدارة الاستجابي للقضايا قضائية، والتحول إلى نظام أخذ القرارات بناء على إدارة المصادر.
- العمل على توسيع وزيادة ممتلكات المناطق المحمية بطريقة عقلانية مقنعة بدلاً من الاستجابة الفورية للطوارئ.
- تسهيل عملية الدمج مع الخطط الاستراتيجية، مثل تلك الخطط الوطنية للسياحة، والخطة الوطنية لحماية التنوع الحيوي أو التنمية المستدامة.
- المساعدة على حل الخلافات، والإعانة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتسويات، وتوضيح كل من أدوار ومسؤوليات أصحاب العلاقة، وتسهيل مشاركتهم.
- إعطاء نظرة شاملة لتحديد المسائل المتعلقة بالموقع مثل الإدارة السياحية.
- لتحسين الفاعلية والفعالية لطريقة إنفاق الميزانية أو حتى تقسيمها.
- المساعدة في التوصل لواجهة التحديات وحلها تحت مظلة المعاهدات الدولية.
- التأكيد على الدول لتصبح سباقة في إدارة الحماية أو تطوير نظام فعال للمناطق المحمية.
- تشجيع تبني نظام يدمج المناطق المحمية الرسمية مع المناطق خارج المناطق المحمية
- إعطاء بنية هيكلية للنظام في المناطق المحمية، تبدأ من إدارة المناطق ذات الحماية الصارمة إلى المناطق المداربة بمنتهى معين من الحماية مع بعض الأنشطة ذات الواقع البيئي
- مساعدة الهيئات والمنظمات العاملة في الحماية لكسب الدعم السياسي للمناطق المحمية بشكل جدير للاهتمام.
- إيجاد عمليات أفضل للأمركيزية ولا إقليمية أنشطة المناطق المحمية، ومصادرها ومسؤولياتها، بما في ذلك إدخال المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- تقوية سبل التعاون عبر الحدود (انظر مثال Thorsell 1990).

الإطار 7 يضع قائمة مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى عدم فاعلية وعدم نجاح الخطة النظامية.

الإطار 7. بعض أسباب فشل الخطط النظامية الدولية للمناطق المحامية

- لم يحددوا افتراضات عقلانية ومعايير
- لم يبرزوا القضايا المحورية
- فشلوا في إشراك أصحاب العلاقة
- غطوا المسائل بكثير من التفاصيل
- غطوا كثيراً من المناطق والمسائل بكثير من التفاصيل
- اعتمدوا كثيراً على "خبراء من الخارج" وفشلوا في إشراك المجتمع المحلي
- كانوا ضعيفين في التنفيذ
- فشلوا في الحصول على الدعم السياسي القيم للمناطق المحامية
- ضعفاء في كسب الدعم الشعبي
- كانوا شديدي التحمس و أنهملوا في قيود الميزانية
- اعتمدوا بشكل كبير على الدعم و/ أو التمويل الخارجي

3. أنظمة المناطق المحمية

3.1. خواص النظام

إن المناطق المحمية هي جزء استراتيجي مهم للمحافظة على التنوع الحيوى في مكانه تحت مظلة معاهدة تنوع الحيوى، غير أن المحمية لا يمكن أن تجع إذا إدبرت بشكل معزول. إن هناك ارتباطات حيوية واجتماعية واقتصادية بين المناطق المختلفة وعناصر الأنظمة المختلفة، وعلاوة على ذلك إن العمليات التفاعلية بينها معقدة وكثيرة التغير، وبتحويل التركيز على المناطق المحمية بمفردها والتوجه نحو العلاقات بين المناطق المحمية ككل، ووضع شبكة المناطق المحمية في محتوى أوسع، فإن تخطيط النظم ليوفر الأدوات التي يتم بها التأكيد من الاهتمام الأوسع بالميزات الحيوية وفعالية إدارتها لنظام للمناطق المحمية بشكل شامل أكثر من الاهتمام بمجموع الأجزاء.

هناك على الأقل 5 خواص أساسية (مناقشة في الأجزاء من 3.1.1 حتى 3.1.5) لنظام المناطق المحمية:

■ التمثيل والشمول والتوازن.

■ الاستيفاء.

■ التماสک والتکامل.

■ توافق.

■ فعالية وكفاءة وعدالة الإنفاق.

بينما توضح هذه الخواص النظام ككل، فإنها تعتبر معايير تحدد أي من المناطق المحمية مؤهلة للمساعدة لقابليتها للمساهمة أو لمساهمتها الفعلية في نظام يخص مناطق أخرى. ويجب أن الموازنة بين المعايير موضوعية تراعي ظروف كل دولة، فإن المعايير مرتبطة كثيراً مع بعضها ولا يمكن استخدام واحد بعيداً عن الآخر. ولتطبيق هذه المعايير، و اختيار عناصر النظام، يجب أن يؤخذ طرح امكانية تبديلها أو تعديلها في عين الاعتبار.

3.1.1. ممثلة، شاملة ومتوازنة

"تحتوي على أمثلة نوعية عالية الجودة من المجموعة الكاملة من الأنماط البيئية الموجودة في الدولة؛ تحتوي على المدى الذي تزود فيه المناطق المحمية عينات متوازنة لأنماط البيئية ترمي إلى تمثيلها".

وينطبق هذا تحديداً على التنوع الحيوى للدولة (على صعيد المستويات الوراثية، والأنواع، والموائل)، لكنه يطبق أيضاً على معالم آخر مثل: أنواع التشكيلات الأرضية والأنساق الطبيعية الثقافية، وحيث أنه من غير المتوقع أن تمثل واحدة من المناطق المحمية المجموعة الكاملة للتنوع الحيوى والجغرافي للدولة، كان من متطلبات معيار التمثيل أن تشكل شبكة من المحميات الطبيعية.

وفي بعض أجزاء من العالم، يعطي نظام المناطق المحمية كثيراً من الاهتمام للتنوع الحيواني الجمالي، أو المشاهد الخلابة. ولكنه غير كافٍ لقطعية كامل أنواع المجموعة من النباتات والحيوانات التي تختص بمنطقة بيئية معينة.

وغالباً لا تمثل المناطق المحمية التنوع الحيواني بطريقة نظامية، بل إنها قد أوجدت تبعاً لفرص المتوفرة. وقد ظهرت الحاجة في كثير من الدول لعمليات مسح جديدة لتعريف الأنماط البيئية والتنوع الحيواني على المستوى الوطني، مع نظرة لإعادة تصميم المناطق المحمية لتوسيع دائرة تمثيل التنوع الحيواني والطبيعي والثقافي (انظر الجدول 2).

الجدول 2: حجم الحماية للحير الحيوي العالمي

المصدر:

| المناطق المحمية | | | الحير الحيوي | |
|---------------------------|----------------|---------|---------------|---|
| % الحير الحيوي في المحمية | امتدادها (كم²) | العدد | المساحة (كم²) | الاسم |
| 8.77% | 922,453 | 1,030 | 10,513,210 | الغابات المطرية الاستوائية |
| 10.29% | 404,497 | 977 | 3,930,979 | شبه استوائية/غابات أمطار معتدلة/ غابات الأشجار |
| 5.72% | 897,375 | 1,492 | 15,682,817 | الغابات المعتدلة الأبرية الأوراق/ غابات الأشجار |
| 7.07% | 1,224,566 | 1,290 | 17,312,538 | الغابات الاستوائية الجافة/ غابات الأشجار |
| 3.60% | 403,298 | 3,905 | 11,216,659 | الغابات المعتدلة عريضة الأوراق |
| 4.39% | 164,883 | 1,469 | 3,757,144 | غابات الأوراق الصلبة دائمة الخضرة |
| 4.83% | 1,173,025 | 605 | 24,279,843 | الصحراء الحارة/ شبه الصحراء |
| 5.90% | 546,168 | 290 | 9,250,252 | الصحراء الباردة شتاء |
| 8.38% | 1,845,188 | 171 | 22,017,390 | مجتمع التundra |
| 7.42% | 316,465 | 100 | 4,264,832 | الأراضي العشبية الاستوائية/ المناطق الرعوية |
| 0.98% | 88,127 | 495 | 8,976,591 | الأراضي العشبية المعتدلة |
| 9.10% | 967,130 | 2,766 | 10,633,145 | جبال مختلطة النظام |
| 16.32% | 530,676 | 1,980 | 3,252,563 | الجزر مختلطة النظام |
| 1.12% | 5,814 | 66 | 517,695 | نظام البحيرات |
| 6.52% | 9,489,665 | 169,636 | 145,605,658 | المجموع |

ولتقييم نسبة التمثيل وشموليته، فإنه من الضروري أن تدمج أنواع التصنيفات المتشابهة. إن المتطلب الأساسي هو أن يكون التصنيف موافقاً لمقياس ومدى التخطيط، ولهذا تبنى على أفضل العلوم المتوفرة. وتكون أكثر منفعة إذا بني التصنيف على نظام عالي قائم (مثال 1975 Udvardy). لذلك فإن الاستنتاج النهائي يكون حساساً دائماً للتصنيف المستخدم، لذا

فإنه من الممكن اختيار تصانيف أخرى لنظام آخر، أو تبني تصانيف جديدة في النظام المعتمد، حتى في الدول ذات المعرفة المفصلة بمصادرها وذات القدرة العلمية على الأبحاث وتنفيذها، فإن منهجية التصنيف تبقى قابلة للتتعديل، وبهذا السياق تبقى مؤقتة، وإذا ما كانت محسوبة فإنه يسهل من تقييم آثارها التصنيفية؛ وعادة ما تكون متغيرات التحليل غير عملية إذا ما استخدمت بطريقة تحليل أخرى.

إنه من الضروري أن تحدد المناطق المتوفرة لتكون أمثلة على الأنماط البيئية، ومن السهل جداً أن تحدد لوجودها فقط (بغض النظر عن النوع التي تحويه المنطقة)، بل وعادة ما تحدد لأنها تقي بالغرض (انظر للأمثلة) لأنها تأخذ التحاليل بالحد المناسب لها لدى عتبة الخاصية المحددة مثل 1، 2، 5 أو 10% من مجموعة الأنماط البيئية التي تحتوي عليها المنطقة المرشحة - أو تعرف على أنها مستوى فئة واحدة في حدودها. وفي جميع الحالات، يتم التحكم بشدة المعايير، وبعبارة أخرى قد تعرف بعبارات أسهل كالكفاية والإدارة التطبيقية. ولهذا تحتاج المناطق المرشحة إلى التقييم تبعاً لنوعياتها، آخذة بالاعتبار امتداد كل نمط بيئي تحويه، وحالتها وكاملها. وقد تكون التكميلية (ال لدى الذي تساهم فيه المنطقة المختارة في تحقيق الهدف الأكبر) أكثر أهمية من تنوع الأنواع الكبير.

إن هناك مراجع شاملة تقنية متوسعة في هذا الموضوع مثل (Mackinnon et al., 1986) التي بقىت الأكثر شمولية، لكن يجب أن يقراء معها مشاركات حديثة (مثل Margules et al., 1988, 1994, Theberge 1989, Bedward et al., 1992, Belbin 1992, Pressey et al., 1993, 1994, Scott et al., 1993, Pressey and Logan 1994, Peres and Terborgh 1995, Caughley and Gunn 1996). إنه من الضروري أن يدمج تقييم تفعيل المحميات المبني على أهداف التمثيل البيئي (نهج الجغرافية الحيوية) مع التقييم المبني على أهداف حماية الأنواع والموائل (نهج لأنواع الرئيسية). وبالرغم من ذلك فإن نظام المحميات لا يجب أن يصمم ليكون ممثلاً فقط، بل يجب أن يأخذ بالحسبان الحاجة لحماية المناطق الملائمة إليها من موائل الأنواع النادرة، وموائل التكاثر لأنواع المهاجرة ومعالم شكل سطح الأرض.

3.1.2. الكفاية

إن التكاملية والامتداد الكاف، والتيسير بين الوحدات المساعدة بالإضافة إلى الإلادرة الفاعلة لدعم حيوية العمليات البيئية و/أو الأنواع، والمجتمعات أو التجمعات الحيوية هي التي تصنع التنوع الحيوي في الدولة.

يجب أن تعتبر مجموعة واسعة من القضايا في اختيار البداول المصممة للأنظمة الوطنية للمناطق المحمية. يتأثر الموقع النهائي والحجم وحدود المناطق بعدة عوامل منها (مثال انظر الشكل 1):

- متطلبات الموارد / مناطق الأنواع النادرة والأنواع الأخرى والحجم الأصغر لمجتمعها الحيوي.
- الترابط بين الوحدات (الممرات) ليسع بهجرة الحياة البرية، أو أحياناً عزل لتقليل من انتقال الأمراض، أو الافتراض أو ما شابه.
- علاقة المحيط / المساحة.
- روابط النظام الطبيعي وحدوده - مثال تقسيم المياه (مياه سطحية وجوفية)، التراكيب البركانية، المحيطات الجاربة، التضاريس الناتجة عن الرياح أو أي أنشطة أخرى من أنظمة أشكال سطح الأرض.
- سهولة الوصول لتنفيذ العمليات الإدارية أو صعوبة الوصول مما يعيق تنفيذ عمليات ذات تأثيرات متوقعة.

الشكل ١. الخطوط الإرشادية لختيار وتصميم المناطق الحرجية

| | | CONSERVATION OBJECTIVE | | |
|--|-------------------------------|---|---|--|
| الأمثلة | ما هو معيارها | Maintenance of representative ecosystems better | Maintenance of ecological processes worse | Maintenance of maximum species richness better |
| أين؟ | Biome A Biome B Biome C | | | |
| كم عدد ها؟ | | | | |
| Trade-offs? Size vs. No. (SLOSS) | | | | |
| How close? How connected? | | | | |
| Shape? | | | | |

الخطوط الإرشادية لاختيار وتصميم المناطق الحرجية بالتناسب إلى أربع أهداف لحماية المصادر الحرجية. الخطوط الإرشادية المفضلة لاختيار وتصميم المناطق الحرجية بالتناسب لأهداف حمايتها و المسؤول ماذا التصميم ، مقدمة في المعاود المعنون بـ "أفضل" بينما تقدم الأقل تفضيلًا من الخطوط الإرشادية تحت المعاود المعنون بـ "الأسوأ".

- التدهور الموجود أو المهددات الخارجية.
- الاستخدام التقليدي، حجم الاستيطان وديمونته.
- كلفة تثبيت المحمية الطبيعية وإعطائها الصبغة الرسمية (وهي معظم الحالات كالحصول على الأرض، وكلفة التعويضات أو تحويل الملكيات ، وكلفة إنشاء آليات إدارة مشتركة).

3.1.3. التماسك والتكميل

المشاركة الإيجابية لكل موقع باتجاه الجميع

يجب أن يضيف كل موقع قيمة جديدة إلى النظام الوطني للمناطق المحمية كما ونوعا . وليس الفائدة عظيمة جدا من زيادة أعداد المناطق المحمية وحدها، ما لم تجلب معها منافعها، وعلى الأقل بالنسبة لتكلفة إنشائها.

3.1.4. التوافق

إن تطبيق الأهداف الإدارية والسياسات والتصنيفات تحت ظروف قابلة للمقارنة وبطريقة معيارية يوضح أهداف الوحدات العاملة للجميع ويفيد على أن الإدارة واستخداماتها تدعم الأهداف.

يركز التوافق على الربط بين الأهداف والأنشطة، وإن من أهم أهداف تقسيمات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للمناطق المحمية هو ترويج فكرة مشروع تصنيف المحميات الطبيعية تبعاً للهدف من إدراتها. والتشديد على أن الإدارة يجب أن تتطلب من الأهداف.

3.1.5. كفاءة الصرف (الكلفة) والكفاءة والأنصاف

التوازن الملائم بين التكاليف والفوائد، و الأنماط الملائم في توزيعها، يحتوي على الكفاءة : العدد الأقل و المساحة الأصغر للمناطق المحمية بحاجة إلى إنجاز أهدافها .

يعتبر إنشاء وإدارة المناطق المحمية نوع من العقود الاجتماعية. التي توجد وتدار لأغراض إدراك فوائد محددة للمجتمع. لذلك فإن الناس بحاجة أن يتأكدوا من أنهم هم هم المسؤولون، يقدمون أهمية مناطقهم ويحصلون على الأجر، وبذلك تدار بطريقة منصفة تبعاً لتأثيرهم في المجتمعات.

3.2. عناصر النظام وتفاعلاتها

3.2.1. دمج الخطط النظمية في المنظومة الدولية

إن الهدف الأساسي لنظام التخطيط الوطني هو زيادة فاعلية حماية التنوع الحيوي الموقعي. وقد اقترح الاتحاد الدولي

لصون الطبيعية أن تحقيق النجاح بعيد الأمد في الحماية الموقعة يتطلب أن تتضمن الشبكة العالمية للمناطق المحمية نماذج مماثلة لأنظمة البيئة المختلفة في العالم، و مع هذا لا بد للنظرية العالمية أن تأخذ مكانها.

فعلى سبيل المثال إذا فقدت دولة ما حصتها من غاباتها القديمة، فإنه سيكون من الضروري تعويض العجز عن طريق حماية جزء كبير نسبياً من الغابات في الدول المجاورة. لذلك من المهم أن نظام التخطيط الوطني يجب أن يعزز التعاون بين الدول.

و إن عرض خطة النظام الوطني في سياق دولي يمكن أيضاً أن يساعد على تعريف الفرنس لزيادة فعالية الحماية من خلال التعاون. وهي أشياء أخرى، فإن الدروس المستفادة من دراسات الجزر الحيوية قد علمتنا أن القليل من المناطق المحمية الكبيرة أكثر فعالية لتحمي التنوع الحيوي من سلسلة من المناطق الصغيرة.

لذلك من الضروري لكل نظام تخطيط في الدولة أن يعرف احتياجات الحماية الإقليمية، خاصة تلك الأرضي أو البحار المجاورة. يجب أن تعرف احتمالات توجهات التعاون، وتقوى مبادرات الحماية المرافقة لها وتدعيمها، خاصة إيجاد المناطق المحمية عبرة الحدود. وأضافة لفوائد الأخرى، فإن للتعاون الدولي:

■ فاعلية في تكامل جهود الحماية من كلا الدولتين.

■ تعزيز لعلاقات أفضل بين الدول (مثال "منتزه السلام"):

■ تسهيل التشارك في المعلومات والخبرات والقدرات التدريبية.

وبالرغم من أن الترتيبات غير الرسمية قد تقود إلى نفس النتائج في التعاون، غير إن الخبرة قد أظهرت أنه من المفضل متابعة الحصول على الموافقة الرسمية. ويمكن لهذا النوع من الالتزامات أن ييسر بالإطار التعاون الدولي الموجود، إن معاهدة التنوع الحيوي، والتراص العالمي ورامسار والمبادرات مثل مبادرة صندوق الحياة البرية لعمل 200 مشروع عالمي، واليونيسكو برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والمنظمات مثل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) والهيئة العالمية للمناطق المحمية، كلها قد لعبت دوراً قيادياً في التعاون الدولي. الاتفاقيات التي عقدت تحت وصاية معاهدة الأنواع المهاجرة واستراتيجية كل التنوعات الحيوية الأوروبية والمناطق الطبيعية قد أعطت مثالاً كيف أن التوجيه الدولي يمكن أن ينظم ويقر رسمياً على مستوى إقليمي.

3.2.2. التخطيط للأقاليم الحيوية

يجب أن يعني الهدف الرئيسي للحماية في كل دولة بكل من اليابسة والمياه. وحيث أن هذه الخطوط الإرشادية تعنى بالمناطق المحمية، فإنه من المهم أن لا تخسر النظرة لكثير من الروابط الأخرى كاستخدامات الأرضي والتنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على المقاييس الأوسع. إن التخطيط للأقاليم الحيوية يعطي الوسائل لعمل هذه الروابط (انظر مثلاً Miller 1996). إن هذا التوجه ينظر إلى أبعد من حدود المناطق المحمية، ليحتوي على تأسيس المناطق الآمنة والداعمة حول المناطق المحمية، وإيجاد ممرات بين المناطق المحمية رفيقة بالبيئة لاستخدام الأرض وترميم المناطق التي فقدت قيمتها البيئية. وبهذه الطريقة يساعد تخطيط الأقاليم الحيوية في تقوية المناطق المحمية ووضعها ضمن الاستراتيجية الوطنية للحماية. إن كثيراً من الأفكار التي عززت بـ تخطيط الأقاليم الحيوية قد أعطيت أشكالاً أكثر واقعية من خلال محميات الغلاف الحيوي (انظر مثلاً يونيسكو 1996 و 1997). (Batisse 1997).

ولهذا يجب أن يظهر نظام الخطة الوطنية للمناطق المحمية احتياجات المناطق المحمية ضمن الحدود الأوسع التي قدمت من خلال تخطيط الأقاليم الحيوية.

3.2.3. الفئات الإدارية في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة للمناطق المحمية

ان مشروع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (الفصل 1.3: ايضاً الملحق 2) يعطي مدى من الفئات المتوفرة للمناطق المحمية، حيث تلائم كل فئة منها احتياجات معينة وتكون قادرة على المساعدة في أهداف حماية التنوع الحيوي على مستوى إقليمي ووطني ودولي. تقدم كل فئة إمكانية مختلفة في إدارة التفاعل بين المنطقة المحمية ومضمونها المجتمعي والبيئي، وبهذا تتبع فوائد مختلفة للدولة. وتقع الوحدات في نظام التخطيط الوطني تحت فئة واحدة تدعم الوحدات في الفئات الأخرى، ويجب أن يكون هذا الدعم مخططًا بالتعاون مع كافة الفئات.

معظم الدول عدد معتبر من المناطق المحمية توفر عنها النظرة العامة والوحدات الإدارية وكيفية تصنيفاتها وحالتها القائمة على المستويين العالمي والوطني. (ب 1992IUCN, McNeely et al ..)، ولكنه من الشائع أن ينقص هذه المناطق وجود تقييمها النظامي على المستوى الوطني تحت منهج التصنيف السابق (IUCN 1978) (مقارنة مع IUCN 1994) (ويبدو أن عدداً كبيراً من المناطق المحمية في كثير من الدول كانت قد صنفت خطأ (من جهة أن الفئة التي صنفت فيها المنطقة المحمية لا تعكس السبب الرئيس من وجودها).

ان تبني الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) للخطوط الارشادية للتصنيفات قد دعت لنظرة جديدة لإيجاد التصنيف المناسب لكل وحدة ضمن النظام. وقد لوحظ بشكل واسع ان هناك فرصه لتطبيقات أكثر للتصنيفات الأكثر مرنة (IUCN 1994)، خاصة التصنيف الرابع (حماية المناظر الطبيعية على اليابسة، والبحر) والخامس (مناطق طبيعية مدارية لحماية مصادرها). ويجب أن يحدد نظام التخطيط الوطني بوضوح الروابط بين منهج الدولة وتصنيفات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) الستة للمناطق المحمية.



ضمن نظام خطة تقسيم المناطق هي متزة ديسمباركو ديل غرانما الوطني / كوبا هناك احتياجات متوفّر لحماية المناظر الطبيعية البحريّة (التصنيف 4) في نطاق كابو كروز، حيث يسمح بالصيد التقليدي والاقتصادي لكن بحدود.

4. إطار خطة النظام

إن تخطيط النظام يجب أن يبدأ بتعريف العلاقات الداخلية بين المناطق محمية مع بعضها، وبين المناطق المحمية والمحتوى الأوسع. غير أن القضايا المحددة وأولوياتها تعتمد بشكل كبير على الخصائص الفردية لكل دولة، وأن عملية التخطيط يجب أن تظهر و بشكل منتظم عدد من الأسئلة التي وضعت بخطوط عريضة في الإطار 8.

إن الحاجة إلى تحديد هذه الأسئلة أو أي من أسئلتها ذات علاقة قد طرحت بشدة بسبب تراجع حالة المناطق المحمية في بعض الأقاليم. إن هناك تدهور جدي ومكثف بسبب بعض الأنشطة كالصيد، والرعى الجائر، وقطع الأشجار وجمع المنتجات البرية. وفي بعض الأحيان هناك استخدام على أعلى المستويات ولأغراض تجارية لقطع الأشجار أو التعدين أو الاستطان العسكري. وفي بعض الحالات تعمل هذه الآثار على إبادة المصادر المميزة للمناطق المحمية والتي كانت السبب في المقام الأول وراء إنشاء تلك المناطق.

الإطار 8. الأسئلة المرتبطة بالأطر المراد تعريفها عند إعداد خطة النظام الوطنية للمحميات الطبيعية.

- ما هي حالة التطور للنظام والمؤسسات المرتبطة به؟ ما هي العوامل التاريخية، والاجتماعية والاقتصادية أو الأخرى التي توضح الوضع الحالي للنظام وما هي تبعات العمليات المستقبلية؟
- ما هو الرابط بين المناطق المحمية والتخطيطات الوطنية الأخرى، بما تضمنه من التنوع الحيوي أو أمور استخدام الأراضي وبشكل محدد، ما هو الرابط مع خطط التنوع الحيوي الوطنية، والخطط البيئية الوطنية أو الخطط الوطنية للتنمية البيئية المستدامة؟
- إلى أين تسير العوامل (محلياً، واقليمياً، ووطنياً، ودولياً) المؤثرة على استدامة المناطق المحمية؟ مثاله تلك التي تحتوي على تغيرات في الأمن، واستخدام الأرض، والتوزيع السكاني، والصحة العامة أو التكنولوجيا.
- ما هي التأثيرات الحالية أو المحتملة الناشئة من المناطق المحمية على الأفراد أو الأراضي التي تجاورها؟ وهل تؤدي المناطق المحمية (بشكل واقعي أو احتمالي) أمراض أو آفات؟ وهل هناك أي علاقة عدائية بين السكان المحليون بالمناطق المحمية أو طرق استخدامات الأراضي وتجمعات الحياة البرية داخل تلك المناطق؟
- هل تعطي المناطق المحمية مصادر مهمة (مثلاً: الطعام، والعلف، والوقود) للسكان المحليين؟ هل هو استخدام مستدام للوقت الحالي والمستقبل؟ هل هناك خيارات أخرى لتحقيق هذه الاحتياجات؟
- ما هي تقنيات البقاء على قيد الحياة الروابط بين المناطق المحمية وإدارة استخدام الأراضي بشكل مستدام للأراضي المخصصة لاستخدامات أخرى؟
- هل للمناطق المحمية إمكانيات توهلها لاعطاء فوائد اجتماعية واقتصادية؟ وإن كان كذلك فعلى أي المستويات - محلية أو اقليمية أو وطنية أو دولية؟ كيف سيعرف عنصر المساواة، وإن كان هناك منافع اقتصادية أو فوائد أخرى كيف سوف يتم مشاركتها بشكل منصف بين السكان المحليين والأقسام الأخرى؟
- هل يعمل نظام المناطق المحمية الحالي بشكل كلي؟ هل هو متكامل بشكل منطقي ومماثل؟ هل هناك كفاءة في التواصل؟ هل تدعم المستويات الحكومية المختلفة والمؤسسات الأخرى المنخرطة في المناطق المحمية بعضها البعض؟
- ما هي فرص (وعقبات) التعاون عبر الحدود؟

ان دمار المناطق المحمية عال المستوى يلاحظ في ظل توسيع دمار الغابات، والتصحر، وتدهور الأراضي واستنزاف تجمعات الحياة البرية أو أي نوع من أنواع التدهور البيئي، في كثير من الدول سواء على الأرض أم في البحر. وهناك تغيرات مهمة أيضاً في الانظمة المائية في الانهار الرئيسية، مع ما يتبعها من تغيرات بيئية وموت تدريجي أو زوال للمواطن الطبيعية الأساسية. أن تزايد هذه المهددات البيئية مرتبطة مع زيادة النمو لأعداد السكان ومظاهر النمو الاقتصادي / أو الاستجابة لهذه الأمور. ففي كثير من الدول هناك كثير من العوائق الإدارية الكبيرة بسبب الركود أو الحرب أو التمردات أو أعمال التخريب أو الفساد أو الاتجار بالمخدرات. مثال على ذلك في أوائل 1995 في أربعة دول فقط في أمريكا الوسطى قتل 42 شخص من العاملين في المنتزه خلال تأدية الواجب عندما وضعهم عملهم في مواجهة مع نشاطات غير قانونية مثل الاتجار بالمخدرات أو العمل بالمناجم. ان الأجزاء التالية تختبر بعض القضايا المحددة والتي قد تحتاج إلى اعتبارات خاصة في نظام التخطيط.



4.1. المعلومات

ان المعلومات الجيدة تعطي القدرة على تحسين نوعية اتخاذ القرار، وغالباً ما يكون هناك عواقب للأنشطة (تتضمن اتخاذ قرار في عدم أخذ أي مبادرة)، وتعطي وفرة المعلومات القدرة على توقع هذه العواقب. كما أن هذه المعلومات أساسية في تحديد الأولويات وتجربة التسويات، والتعرف على مسألة التمثيل أو الميزات الأخرى للنظام (انظر الفصل 3.1) وعلى الأقل تطلب المعلومات المبدئية عن التنوع الحيوي ومعالم الأرض عبر الدولة، تماماً مثل المعلومات عن المناطق محمية الموجودة. ان المعلومات الفيزيائية الحيوية ضرورية لإكمال البيانات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة.

و يجب أن تعطى الأولوية لجمع المعلومات الأكثر ضرورة لاحتياجات الحماية وبعض العناصر التي ذكرت في الإطار 9.

الإطار 9. المعلومات وخطط النظام الوطنية للمناطق الحرجية (قائمة)

- تتطلب خطة النظام طيفاً من المعلومات كالعلومات الصحية، والاجتماعية، والتوزيع السكاني، و الاقتصادية، وبيانات استخدام الأرضي وليس فقط معلومات بيئية أو إدارة المصادر الطبيعية. إن المعلومات الأساسية المطلوبة لتخليص نظام المناطق الحرجية هي:
 - بيانات أساسية للمصادر الطبيعية.
 - معلومات أساسية عن المجتمعات المحلية.
 - خطة حكومية لاستخدامات الأرضي.
 - النموذج الموجود لاستخدامات الأرضي.
- من المهم تقبل وراثة المعلومات وتحديد الافتراضات.
- يتحصل على المعرفة المضافة عندما تعمل الجهات المختلفة مع بعضها البعض.
- يجب أن يعطى تحليل و تفسير البيانات اهتماماً كاملاً مثل جمع المعلومات.
- يجب التأكيد على المراقبة وأن تربط مع التقييم والقيام بالأعمال التصحيحية.
- المعرفة المعتمدة على صانعي القرار: إن المعرفة لا تأتي فقط عن طريق الكمبيوتر ولكن يمكن أن تكون المعرفة المحلية والنوعية مهمة جداً.
- يجب أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المكان الذي تطبق فيه.
- المعرفة دائمة التغير: لا يمكن أن تنتظر القرارات حتى جمع كل البيانات.
- يجب أن يرتبط جمع وإدارة المعلومات مع بناء القدرة المؤسسية: فيمكن أن تكون معرفة الموظفين المحليين مميزة ولا يجب إهمالها (الذاكرة المؤسسية قيمة).



تسمح الأساليب التقليدية مثل تربية الماشي لكن تحت إدارة النطاق المحايد في محمية تاترا للمحيط الحيوي، بولندا

4.2. النماذج والمقاهيم والتعريفات

إن مفهوم الاستخدام “الحضري” قد أصبح محلياً على كثير من المناطق المحمية خاصة “المتنزهات الوطنية” التي قد لاقت امتعاضاً كبيراً ومقاومة من السكان المحليين والقادة السياسيين في بعض أجزاء من العالم. وحقيقة، بسبب الإيحاءات الحضرية المرتبطة مع مصطلح “المتنزه الوطني” أصبح العنوان في بعض الأحيان فتاً في التأكيد على أن مناطق محمية مقترحة لم تعد مناطق محمية. ولأخذ اتجاهات أكثر مرونة، أصبح من الممكن تأمين بعض أنماط أخرى من الحماية. إن التطبيق الأوسع لفئات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 5 و 6 هي نموذج بدبل للفئة 2 ليملك قابلية التطبيق في مثل هذه المواقف.

إن التوجه الموحد لا يعتبر مجدياً إذ أن هناك حاجة لمجموعة حلول مختلفة تستجيب لبيئات مختلفة ولعديد من المحتويات الاجتماعية والثقافية المختلفة. ففي الدول الفدرالية يجب أن يدرك نظام الخطط الوطنية التوع بين المحافظات مع مجموعة من التوجهات الملائمة لأوضاع وأولويات المحافظة، وهو أمر بالغ الإرتباط إذ يبرز فيه التوجه نحو اللامركزية في إدارة الحماية. حتى مع الأنظمة الحكومية الموحدة، أو الدول الصغيرة تسبباً فإن نفس المبادئ تطبق على مناطق الحكومة المحلية والبلديات التي تدير المناطق المحمية في كثير من الأحيان.

هناك حاجة أيضاً لإشراك الأراضي الخاصة والقبلية والمجتمعية في نظام الدولة للمناطق المحمية. تملك الحكومات نسبة محدودة فقط من مساحة الأرضي في كثير من الدول (في بعض الحالات قليل جداً)، لذلك ليس من المعتمد أن تكون برامج المناطق المحمية فعالة، لأنها تقام بشكل حضري على الأراضي الحكومية. ان توسيع المناطق المحمية على الأراضي غير الحكومية يجب أن يخضع لإشراك مالكي الأراضي لقيمة الحماية؛ وبالواقع ان مبادرة إقامة المناطق المحمية يمكن ان تأتي من المجتمعات غير الحكومية . لذلك كثير من الدول تبحث الآن إمكانية اختبار طرق لتنمية هذه الشراكات.

بينما تسعى الحكومات المركزية لبسط التنفيذ والقيادة العامة على كل المناطق المحمية ، تماماً مثل الدور المحدد في إدارة البعض منها، فإنه من الواضح أن هناك دعماً قوياً لإدارة التشاركة و لمجموعة النماذج في إشراك الأفراد المقيمين في المناطق المحمية (مثال Borrini-Feyerabend ، 1997; Amend and Amend 1995, Kemf 1993, West and Brechin 1991).

وهناك أمثلة موجودة سابقاً - لم يُعرف بها رسمياً كمناطق محمية- لكنها تعمل بفاعلية مثل المناطق المحمية - حيث تولت

المجتمعات المحلية المسؤوليات الرئيسية للإدارة، مع دعم بطرق مختلفة من الجمعيات غير الحكومية والحكومات. وبالرغم من ذلك فإن مثل هذا التعاون في ظل غياب الإجراءات المناسبة ليصعب عليه تعريف أو المحافظة على الحقوق المسبقة والاستخدامات التقليدية قبل إنشاء المنطقة محمية.

تبذل مقاييس حماية المصادر الطبيعية قاسية أحياناً في بعض الدول، ولا تشجع بالضرورة وحث المجتمعات المحلية بالمسؤولية. ولكن في ظل الترتيبات التشريعية القاسية فإنه من الصعب تشجيع السكان المحليين لأن يصبحوا مشاركين في برامج التنمية المستدامة، وتسمح بعض الفئات للمناطق المحمية (مثل 5، 6) بالحساب المستدام. يظهر من هذا تقديم نظرة لزيادة الاهتمام المحلي في حماية المصادر (وتقليل الأنشطة غير المشروعة أو التخريب المؤذن للموائل). في حين معظم العوائد تبقى في المناطق المحلية، فإن هذا يزيد وبشكل ملحوظ الحوافز في جزء من السكان المحليين لإدارة الأنواع والموائل وتساعد على إبراز احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يعتمد مثل هذا النوع من الاستراتيجية على درجة من الاستخدام متوازنة مع الاهتمام بعيد الأمد بحماية الأنواع.

ان النمو السريع للتوجهات نحو إدارة المناطق الطبيعية، و إقحام الحكومة في أي مستوى، والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليون، و المنظمات غير الحكومية، وأصحاب الملكيات الخاصة ، الخ... أصبح توجه مرغوب. ان دور نظام الخطة الوطنية هو وضع إطار عمل يحدد كل المشاركين، ويركز مشاركاتهم في الجهود الوطنية للحماية. لذلك فإنه من المهم جدا أن يكونوا مشاركين في التخطيط وعملياته، الأمر المناقش في الفصل اللاحق.

5. متطلبات النجاح في تطبيق نظام الخطة

نظام التخطيط من المحمول ان يفشل إذا لم تؤخذ بالاعتبار العملية التنفيذية بعرض وان تحصل على الكثير من التأثير على تفكير المخطط، كالقضايا التي تمت مناقشتها في الفصل السابق، مرة أخرى هنالك حاجة لتمرين معقول في الحكم. بعض الأسئلة التي بحاجة لأن تسأل تم وضعها في الإطار 10.

الإطار 10. القضايا التنفيذية التي يجب أن توضح في تجهيز نظام الخطة الوطنية للمناطق المحمية

- كيف يتم تنسيق الأجزاء العنصرية في النظام الوطني؟ كيف يتفاعل الأفراد المختلفين ومن منهم لديه اهتمامات وسلطات ومسؤوليات والقدرات معينة وما هي تلك؟ بالنسبة، فإن التدابير المؤسسة الملائمة والتقنيات الأخرى لدولة فدرالية كبيرة سوف تصبح مختلفة جوهرياً عن ولاية موحدة الحكم.
- ماهي التبعات لتنفيذ بنية الولاية (مثل: النظام الحكومي والتنظيم الاقتصادي)، والموقع الجغرافية والاقتصادية؟ ما هو نوع المؤسسات الموجودة حالياً؟
- ما هي تبعات التوازن المحدد في دولة ما بين سلطة الحكومة ومواقع سيطرة تخطيط استخدام الأرضي والتنسيق بين الولاية والأقاليم والمجتمعات المحلية، ومالكي المصادر (حيازة) والحوافز الاقتصادية؟
- ما هي الروابط أو الروابط المحتملة الموجودة بين مؤسسات المناطق المحمية في الدولة والمؤسسات دولياً؟
- كيف تتفاعل المؤسسات للولايات وتتفاعل مع المؤسسات والآليات التعاونية والخاصة والمجتمعية، وما هي التبعات التراكيبية لدعم نظام المناطق المحمية؟
- ما هي الحاجات ذات الأولوية: آليات وتركيبات المؤسسات والأفراد الخبراء والتدريب والخبرات والمالي والمعلومات والتواصل الأفضل والمعدات والبنية التحتية؟
- ما هو مجال الاختيارات الموجودة لتوفيرها من أجل التطبيق الفعال؟

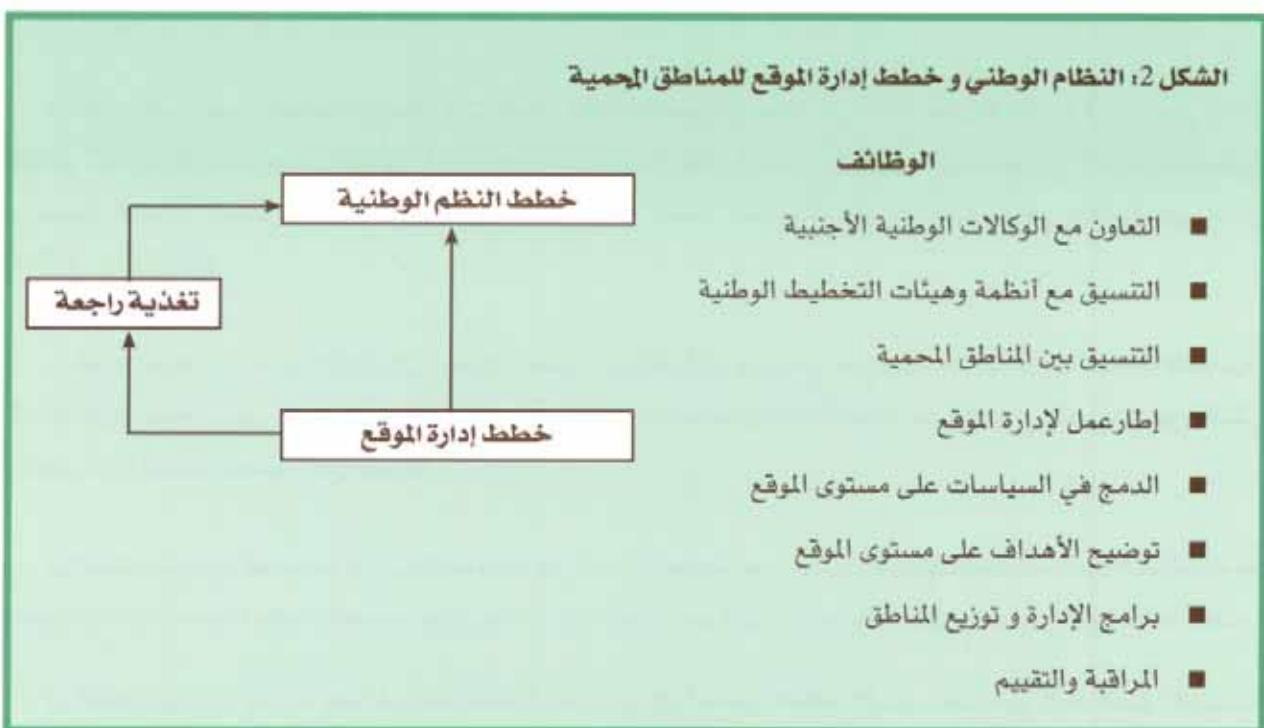
ان تخطيط المناطق المحمية وإدارتها يجب ان يربط بمستوى النظام مع الاستراتيجية الوطنية للحماية والاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخططة العمل. ان تعمية خطة النظام لا يجب ان تكون حصرياً عملية «من الأعلى إلى الأسفل»؛ لكن يجب ان تكون مشاركة ذات اتجاهين وفعالة مع الحكومات الإقليمية و/أو المحلية بالإضافة إلى المجتمعات المحلية والجمعيات غير الحكومية المناسبة. ان طبيعة ومستوى التدخل الدقيق يجب ان يلائم السياق الثقافي والسياسي والقانوني. ان التخطيط يجب ان يربط مع مشاريع ميدانية النتائج لتوفير امثلة حالية لإعطاء حسن مستمر للتعاون والالتزام وللتاكيد على ان التخطيط مبني على الحقيقة.

ان هنالك تمييز واضح بين تخطيط النظام الوطني والتخطيط الإداري على مستوى الموقع. يختار نظام الخطة الدولة كل ويوفر تنسيق على المستوى الوطني مع عمليات التخطيط الأخرى وبين الوحدات المختلفة والمتحدة في النظام الوطني ويوفر برنامج للوحدات المختلفة لتحقيق الصفات المرغوبة للنظام المتراوطي. من ناحية أخرى فإن خطة النظام يجب ان توفر أيضاً الخطوط الارشادية للتخطيط الإداري على مستوى الموقع. في حين ان التخطيط الإداري لوحدات نظام فردية لا يجب ان تشكل جزءاً من نظام الخطة الوطنية بشكل فردي، فإن تخطيط النظام يجب ان يوفر اطار عمل واسع للخطط الإدارية. ان الدمج بين سياسات الادارة الوطنية والإقليمية والمحليه والتوفيق في الصراعات المحلية وتوضيح اهداف محددة وبرامج

الادارة والسيطرة على توزيع المناطق و حل الكثير من القضايا المهمة على مستوى الموقع جميعها مهام مهمة من الأفضل أن تنفذ على مستوى الموقع من خلال الخلط الإدارية لنظام الوحدات الفردية (انظر الشكل 2).

القضايا المحددة التي تحتاج إلى ان تؤخذ بعين الاعتبار في انشاء تبعات العملية التنفيذية لتحقيق النظم سوف يتم مناقشتها في الأقسام التالية.

الشكل 2، النظم الوطني و خلط إدارة الموقع للمناطق المحامية



5.1 أشراك ومشاورة المجتمع

معظم المناطق المحمية يعيش بها الناس أو بالمناطق المحاذية لها. يعتمد النجاح في تأسيس وصيانة المناطق المحمية في معظم المجتمعات على العلاقة التعاونية بين المجتمعات المحلية ومديري المناطق المحمية. بينما أن المجتمعات المحلية في موقع لتؤكد فشل المنطقة المحمية إذا لم يتم تحقيق مطالبهم بالطريقة المناسبة فهم لديهم أيضاً المعرفة التي من الممكن أن تكون هامة لنجاح إدارة المناطق المحمية.

لذا فإنه يجب اعتبار المجتمعات المحلية التي تعيش المنطقة المحمية أو حولها على أنها مجموعة خاصة في تأسيس وإدارة المناطق المحمية. لا يمكن فصل المناطق المحمية عن احتياجات السكان المحليين لتحقيق طموحاتهم في التنمية الاقتصادية أو تحسين المستوى المعيشي. إن هذا المبدأ هو التزام واضح من المجلس العالمي للمنتزهات، والمجسد في خطة كركاس للعمل (McNeely 1993).

معظم أن لم تكن كل قضايا الإدارة في المناطق المحمية مرتبطة بشكل وثيق مع احتياجات الشعب الاجتماعية والاقتصادية، المشكلة تزداد سوءاً بسبب التزايد السريع للسكان وعدم كفاية الخدمات والبنية التحتية. هذه العوامل تسرع التدهور البيئي وتجعل إدارة المناطق المحمية أكثر صعوبة.

ان السكان المحليين لهم مجموعة من الاهتمامات في المناطق المحمية. من المرغوب جداً زيادة تصادف هذه الاحتياجات مع الحماية والإدارة. عندما تستفيد المجتمعات بشكل مباشر من المناطق المحمية فهناك احتمالية عظيمة لنجاح برنامج إشراك المجتمع.

ان التشاور يجب أن يمتد لما بعد المجتمعات المحلية لتصل إلى كل أصحاب العلاقة المهمين. كجزء من الأطر العملية المؤسسية والتقريرية والتي يتم من خلالها إدارة المناطق المحمية، فإن أصحاب العلاقة - مثل وكلاء السياحة وشركات تزويد المياه والكهرباء والإعلام - يمكن أن يكون لهم تأثير كبير. بدون تعاونهم فإن التطوير الفعال لنظام المناطق المحمية يمكن أن يكون صعباً. فشل التشاور مع بعض أصحاب العلاقة يمكن أن يحدث عواقب ويفوت الفرص لحلول إبداعية ومستدامة للمشكلات.



دورة تدريبية في التقييم والمناقشة الاجتماعية مع واحد من كبار أقلية كارين، قريب من المنتزه الوطني شالرم راتاناكوسين، تайлندا

الإطار 11. السكان المحليين والمناطق المحمية- المبادئ الرئيسية

- يجب اشراك السكان المحليين بشكل كلي في اتخاذ القرارات عن أهداف الادارة أو سياساتها.
- يتوجب تقييم احتياجات المجتمعات المحلية واستخدام المعلومات الناتجة عن هذه التشاورات في تحضير وإدارة المناطق المحمية.
- إيجاد وادارة المناطق المحمية يجب ان ينسق توفير الخدمات والبنية التحتية، كما هو الحال مع استخدام الاراضي الريفية المستدامة.
- يجب ضمان صيانة التنوع الحيوى الزراعي ومصادر الوقود والخطوط الوراثية للمواشي والدواجن وأنظمة العلف وإدارة المزاريق لأنها قد لا يكون لدى السكان المحليين خيارات حية لدعم إدارة المناطق المحمية حتى تستطيع تحقيق انتاجية عالية في جميع الأنشطة الاقتصادية الخاصة بها وتحقيق الاحتياجات الأساسية لهم.
- يجب اعتبار اختيار وتدريب العاملين من السكان المحليين في المناطق المحمية على انه أمر حاسم بما يتعلق بإشراك المجتمع. هنالك حاجة لتطوير المهارات في مجالات مثل التشاور مع المجتمع.
- يجب أن يكون هنالك تقييم وتحليل لنماذج ناجحة لإشراك المجتمعات، مع نشر واسع للنتائج. هنالك أيضاً احتياجات لتبادل الخبرات بين هؤلاء العاملين في السياقات الثقافية والاقتصادية المختلفة.

ان تنمية خطة النظام الوطني للمناطق المحمية يجب لذلك أن يسمح لأصحاب العلاقة (مهما كانت اهتماماتهم في النظام أو في الوحدات الفردية أو في عواقب الخيارات السياسية ومهما كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضمن السياق المحلي أو الوطني أو الدولي) ليتم تحديدها وسماعها في مرحلة مبكرة. في كل الأحوال فإن الأساليب الدقيقة وتردد وتتابع التفاعلات التشاورية يجب ان تتوافق مع شؤون واهتمامات مختلف المجموعات أصحاب العلاقة. يجب أن تكون استراتيجية التشاور ملائمة لقدرات اهتمامات المجموعات المختلفة كما ان تكون مرتبطة بالشؤون المتعلقة بنظام المناطق المحمية.

5.2. التمويل

لقد انخفضت ميزانيات وكالات المناطق المحمية بشكل حاد في كثير من الدول خلال العقود الماضية، حيث أن الدعم المادي المحدود هو عادة المقيد الرئيسي للادارة، فإن نجاح خطة النظام سوف تعتمد على تطوير استراتيجيات واضحة لتحسين التمويل والاستثمار، في الدول ذات العلاقة يمكن أن تكون هذه طريقة واحدة لربط احتياجات المناطق المحمية مع المجتمعات الدولية المانحة.

ان تحضير النظام بعد ذاته يجب ان يحدد أولويات التمويل وأن يشجع التمويل من مصادر محتملة. يجب ان يعتمد على تقييم منطقي للموارد التي بحاجة إلى ان توجه للتطبيق.

ان مدراء المناطق المحمية بحاجة إلى ان يكونوا أكثر هجومية وفعالية تأثير في مناقشة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار في المناطق المحمية وإدارتهم، مما يمكن ان يساعد هو في تشكيل شراكات لهذه الغاية مع أصحاب علاقات آخرين مع اهتمام اقتصادي واجتماعي في حماية التنوع الحيوى.

5.3 الالتزام والدعم السياسي

من دون الدعم الكافي اجتماعياً واقتصادياً ومالياً فإن أنظمة المناطق المحمية سوف تنهار، المجموعات الأساسية المستهدفة مذكورة في الإطار 12.

الإطار 12. المجموعات المستهدفة لخطط النظام الوطني للمناطق المحمية

- **المجتمعات المحلية.** والذين دعمهم ضرورياً جداً لاستمرارية المناطق المحمية في الاستمرار، ان المشاركة المذكورة في 5.1 هي استراتيجية مهمة لتحقيق ذلك.
- **صانعي القرارات والسياسيين** على جميع المستويات والذين دعمهم حاسم وسيتعكس على المساعدات المالية والمؤسسية. إن الحاجة هي تحديد هؤلاء الأفراد المؤثرين في صنع القرار والعمل معهم في تنمية وتنفيذ خطة النظام. عند بناء العمل، تحتاج منافع المناطق المحمية إلى أن تحدد بوضوح وتعزز. على سبيل المثال قام المجلس العالمي للمناطق المحمية (WCPA) بتحضير مسودة وثيقة حول المنافع الاقتصادية للمناطق المحمية (CNPPA، 1996) وسوف يتم نشر النسخة النهائية في سلسلة الخطوط الارشادية هذه.
- **الوسائل الإعلامية الوطنية والمحليّة**، التي لها القدرة على إنشاء رأي عام وزيادة الوعي العام.
- **مصادر التمويل الدوليّة.**
- **المعاهدات الدوليّة**، هي التي تستطيعربط نظام التخطيط للمناطق المحمية على مستوى الدولة بالفرص الخارجية التي يتم توفيرها ضمن المعاهدة الدوليّة للتنوع الحيوي، والإرث العالمي ومعاهدة رامسار.

يجب أن ترسم خطة النظام بالتشاور مع هذه السلسلة من المجموعات المهمة المذكورة وإذا كان هناك حاجة فإنه يجب دعم نشرها بمداد أخرى (مثل وثائق مختصرة بلغة سلسلة أو شريط مصور) صمم لتأمين الدعم لأهداف الخطة.

5.4 المؤسسات

ان الحديث عن المؤسسات لا يعود فقط إلى وكالات المناطق المحمية الحكومية الوطنية، لكنها تتضمن:

- **مستويات مختلفة للحكومة**
- **وكالات تنفذ سلسلة كبيرة من الوظائف في قطاعات الحكومة والمنظمات غير الحكومية.**
- **آليات الربط بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص.**

يجب ان يكون نظام التخطيط قادر على التطبيق ضمن الموارد المتوفرة للمؤسسات. لا يمكن ان تكون المناطق محمية فعالة إلا إذا كانت هناك مؤسسات فعالة. ان الدول موجودة في مستويات مختلفة تبعاً لقدراتها على توفير الموارد للمؤسسات التي تقوم بإدارة المناطق محمية.

ضمن سياق التحضير لخطة النظام الوطني، فإن النقاط التالية بحاجة إلى تفكير حذر:

- هنالك حاجة في معظم الدول لتحسين التنسيق بين الأقسام الحكومية مع شبه الحكومية والوكالات الأخرى وما بين مستويات مختلفة حكومية وما بين الحكومة وقطاع الجمعيات غير الحكومية ذلك، هي سبيل زيادة فعالية المؤسسات المتعلقة بأعمال المناطق محمية:
- عادة ما يكون هنالك حاجة إلى الارتباط عبر الحدود وذلك لتكامل فرص إدارة الحماية في الدول المجاورة- تتضمن الأمثلة الهجرة الموسمية للحيوانات العاشبة عبر الحدود الطبيعية - ولتطبيق برامج عمل مكملة: إن مثل هذا التعاون عبر الحدود يمكن ان يتطلب آليات مبتكرة و مؤسسات (انظر أيضاً 3.2.1).
- ان مؤسسات المناطق محمية الفاعلة هي التي تحقق المتطلبات في الإطار 13:
- تحتاج الإدارة الفعالة للمناطق محمية إلى مؤسسة مستقرة: نظراً لأن المؤسسات البيئية يجب ان تشجع الكادر المناسب للبقاء في الوظائف المناسبة، هناك حاجة لاستمرارية طويلة الأمد على الصعيدين المؤسسي والوظيفي.
- ان القيادة القوية والفعالة حاسمة داخل وكالات المناطق محمية.
- من المفضل العمل ضمن مؤسسات منشأة ومما يجب الاعتراف به انه هنالك مؤسسات تعمل بشكل سيء والتي تكون عائقاً في عملية التقدم.
- من الضرورة التركيز على آليات لتحقيق الأهداف وليس فقط المناقشة من أجل مؤسسات جديدة أو مغيرة: ليس من الضرورة أن تكون الترتيبات المؤسسية الأكثر تعقيداً هي الأفضل.
- من المهم تتميم حس بالملكية بين المؤسسات المختلفة باتجاه نظام المناطق محمية كاملاً وليس فقط لمنطقة محددة.
- من المرغوب به صقل ذاكرة مؤسسية في مؤسسات المناطق محمية مبني على التعلم من الخبرة ومشاركة الخبرة وتقدير دور الآخرين والاستخدام الكفوء من (لكن مع الاعتماد على) الخبرات الاستشارية الخارجية.

الإطار 13. مؤسسات المناطق المحمية الفعالة- قائمة التحقق

- ان يكون متواجداً لاحتياجات أصحاب العلاقة.
- تستطيع جذب والاحتفاظ بالموظفين المناسبين.
- ان القدرة على تطوير سلوك والتزام إيجابي للكادر على جميع المستويات .
- بشكل مثالي، أن تمتلك تركيباً لامركزي قوي، بحيث يكون للعاملين على المستوى الميداني رأي في القرارات التي تؤثر على نشاطاتهم.
- امتلاك حس قوي بالهوية، خاصة على المستوى الميداني، بحيث يشعر العاملين في الميدان على أنهم جزء من الكل:
- امتلاك شفافية مؤسسية وتدفق فعال للمعلومات بين وداخل جميع مستويات المؤسسة.
- امتلاك قاعدة تمويل مستقرة و طويلة الأمد (الاعتماد على الإعانات الحكومية لدوام المنظمة قد يكون أقل ملائمة من التدابير الشبه حكومية حيث يكون قابلية أكبر لرفع الدخل والمحافظة عليه):
- الحصول على التوازن المناسب ما بين القرارات المركزية واللامركزية.
- الحصول على نظام جيد للتقييم والمراقبة.

5.5. التدريب

ان التدريب لإدارة المناطق المحمية أولوية. مع ذلك فإن الحاجة أوسع من التركيز التقليدي على أوجه استخدام الموارد، وذلك لإعطاء تأكيد أكبر على تقنيات اشراك المجتمع والخبرات في التفاوض وحل النزاعات وتنمية المهارات الإدارية ومهارات تكنولوجيا المعلومات. ان المسارات الحالية نحو توجيه أوسع بحاجة إلى الدعم كما هو الحال لاستهداف التدريب للحاجات ذات الأولوية.

تحديداً في الدول النامية، هنالك حاجة إلى بناء القدرة في الأبحاث التطبيقية في الجامعات، خصوصاً في التوجهات التكاملية ومتمدة الأشكال في الإجراء البيئية. انه من المرغوب به ان يقوم العاملين في الجامعات والوكالات بالعمل معًا بحيث يفهم المدراء بشكل أفضل القدرات وقيود عمليات البحث، وبذلك فإن فهم الباحثين لأولويات الإدارة قيودها يصبح أفضل. خطوط ارشادية أخرى لاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN (1994) يعطي نصيحة جيدة لهذه القضية.

هنالك حاجة لتطوير المهارات الملائمة وتركيبات العوائد (مثل ما يتعلق بمهارات اشراك المجتمع المحلي). في معظم الدول، هنالك حاجة لبناء الخبرة العملية للناس على المستوى المحلي أو القطاعي، لكي يكون هنالك مجموعة أعظم من الناس المدربين جيداً والموهوبين وذوي الخبرة لتطبيق مشاريع ميدانية تشاركية.



دورة تدريبية لإدارة المناطق محمية المعتمدة على المجتمع في منتزه كاليرم راتاناكسين الوطني، تايلاندا

في هذا السياق، فإن دور خطة النظام الوطني هو تحديد احتياجات التدريب للدولة ووضع استراتيجية لتحقيق ذلك باستخدام المؤسسات الوطنية والإقليمية والمساعدة الدولية عندما يكون ذلك مناسباً.

5.6 الشراكات

هناك ميول عالمي لنقل السيطرة في إدارة الموارد الطبيعية بعيداً عن الحكومة المركزية نحو الحكومات المحلية والقطاعية والمجموعات التي تقوم على أساس المجتمعات والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية أو القطاعات المشاركة أو القطاعات الفردية الخاصة. هذه الميول ينادي بها لتطوير شراكات المنفعة المتبادلة إذا كتب للمناطق محمية النجاح.

- آخذين بالاعتبار دور الشراكات ضمن خطة النظام الوطني فيجب ذكر هذه النقاط
 - يمكن إيجاد الشركاء بأماكن غير متوقعة (مثل المجتمعات المحلية والجيش والقطاع الخاص) لذلك فإن الحاجة لفتح حوار وأخذ نظرة لمناطق المنفعة المتبادلة إن الشراكات تعمل فقط عندما يكون :
 - هناك اهتمام متبادل:
 - هناك منفعة مشتركة:
 - عند الشركاء شيئاً يستطيعون المشاركة به وهو شيء يمكن توزيعه على الشركاء. - ان الشراكات الفعالة سوف توسيع الملكيات والالتزام وبالتالي زيادة فاعلية واستدامة التنفيذ يجب ان تؤدي الشراكات إلى شيء إنها ليست وسيلة بحد ذاتها. إن التوقعات المنطقية بحاجة إلى أن تؤسس بما يتعلق ما يمكن للشراكة أن تتحقق.

- الشراكات سوف تصبح متعلقة بالمناطق المحمية باطراد في الوقت الذي تصبح به التركيبات الإدارية البديلة أكثر شيوعا.

يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية عادة ذات قيمة بحيث تخفف ما بين المجتمعات والحكومة. كما أنهم يساعدون في تحريك وتوجيه الموارد وامتلاك قدرة فريدة على التوسط بين المجموعات التي يمكن أن لا تعمل معاً في ظروف أخرى. يجب على اشراك الجمعيات غير الحكومية أن ينظر إليها بقدر الإمكان على أنه عملية وصل وتنمية قدرات المجتمعات المحلية للقيام بشؤونهم الخاصة بهم والتفاعل مع الحكومة والوكالات المانحة بفاعلية أكبر.

6. الخطوط العريضة لنموذج خطة النظام

يجب أن تكون خطة النظام ملائمة لسياقها. لا يوجد هناك عملية أو تشكيل أو بعد واحد مفضل. يجب أن تكون منتوج البيئة وحالة التنمية والقدرة المؤسسية للدولة في فترة إعدادها. يجب أن تتغير الخطة مع الزمن هي تتبع أن الشكل الملائم من الخطة هو ذلك الذي يعتمد أيضاً على المجالات التي أحرزت فيها الدولة تقدماً في تطور نظام المناطق محمية في الوقت الذي تم فيه التصنيف لخطة محددة.

غير ذلك تحتوي القائمة في الإطار 14 على بعض العناصر المهمة التي يجب أن تتضمنها خطة النظام الوطني للمناطق المحمية.

الإطار 14. العناصر الأساسية لخطة النظام الوطني للمناطق المحمية

- تصريح واضح للأهداف والمنهجيات، والفتات والتعرifات والاتجاهات المستقبلية للمناطق محمية في الدولة.
- تقييم حالة الحماية وظروفها وقدرة الإدارة على الاستمرار للوحدات المتعدة.
- مراجعة كيفية قيام النظام باختيار العينات من التنوع الحيوي والتراث الطبيعي والتراث الثقافي المرتبط به في الدولة.
- الاجراءات لاختيار وتصميم مناطق محمية إضافية بحيث يمتلك النظام مميزات أفضل.
- تحديد الطرق التي تتعامل بها الأنشطة المنفذة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لتحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية لنظام مناطق محمية.
- قاعدة واضحة للتكامل والتنسيق للمناطق محمية مع أوجه أخرى للتخطيط الوطني (مثال مع الاستراتيجيات الوطنية للتنوع الحيوي وما يشابهها، ولكن أيضاً مع تخطيط استخدام الأرضي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي):
- تقييم إطار العمل المؤسسي الموجود للمناطق محمية (العلاقات والروابط والمسؤوليات) وتحديد الأولويات لبناء للقدرات.
- الأولويات للمزيد من التطور لنظام المناطق محمية.
- الإجراءات لتقرير الفتنة الإدارية الأكثر ملائمة لكل وحدة موجودة أو مقترحة لتحقيق الاستخدام الأمثل للمدى الكامل من فئات المناطق محمية المتوفرة ولتعزيز تحديد الطرق التي تدعم من خلالها فئات النظام المختلفة بعضها البعض.
- تحديد احتياجات الاستثمار والأولويات للمناطق محمية.
- تحديد احتياجات التدريب وتنمية الموارد البشرية لإدارة المناطق محمية.
- الخطوط الارشادية لإعداد وتطبيق سياسات الإدارة وخطط الإدارة على مستوى الموقع.

7. الخطوط العريضة لعملية تطوير خطة النظام

من أجل خطة فعالة، فإن الخطة المراد تطويرها بشكل نهائي لأي دولة يجب أن تعكس الاحتياجات والأولويات الحقيقة وان تكون "ملكاً" لأولئك الذين سيقومون بتنفيذها. لذا فإن تبني الخطة يجب أن تكون بشكل رئيسي مهمة الأفراد المسؤولين عن إدارة المناطق المحمية، بالرغم من أن الكثير من أصحاب العلاقة الآخرين سيحتاجون للمساهمة في بدايتها وتطويرها وتفيدها. ستكون الخطة فعالة بشكل أعظم إذا كانت ناتجة عن شراكة بناءة ما بين الشعب، تبعاً لتركيب الحكومة في الدولة المعنية على مستوى المقاطعة والمحافظة والوطن ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة وغيرهم من أصحاب العلاقة. من المرغوب به إشراك السكان المحليين الذين يعيشون في المنتزهات أو حولها (أو لديهم روابط تقليدية أو اقتصادية معها) في تطوير الخطة. سيكون من الضروري أن تأخذ العملية وقتها لتصل العملية لمرحلة تصبح فيها البرامج المتكاملة قابلة للتحديد على أنها "خطة نظام". تتضمن القضايا التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في تشكيل عملية ملائمة للاحتياجات والواقع المحلي ما يلي:

- ليس هناك عملية "صحيحة" يمكن ان تستخدم في كل حالة!
- المدخلات مطلوبة من الكادر على جميع المستويات في وكالة المناطق المحمية وتتضمن العاملين في الميدان.
- يجب ان تبني العملية على القدرة المحلية.
- هناك حاجة للحذر عند استخدام المستشارين الخارجيين، نظراً إلى أن الكثير من التعلم و الذكرة المؤسسية تذهب معهم.

من المقترن ان تكون المرحلة الأولى في معظم الدول في الغالب من برنامج عمل للمهام المختلفة لجدول العمل التي هناك حاجة لتنفيذها (انظر أيضاً الفصل 4 و5). يقترح الإطار 15 بعض العناصر الأساسية التي يجب ان تتم جدولتها

الإطار 15. جدول عمل مقترن لخطة نظام وطني لمناطق المحمية

- تحضير مسودة لتصريح منطق على المستوى الوطني لنظام المناطق المحمية.
- تصريح للأهداف ومؤشرات الأداء على المستوى الوطني لنظام المناطق المحمية.
- تحضير لبروتوكول متفق عليه للتوجه التشاركي للمجتمعات في تخطيط وإدارة المناطق المحمية.
- تقييم على شكل موسع للظرف الحالي لكل من الوحدات الموجودة للنظام الوطني لمناطق المحمية.
- تقييم توزيع مناطق التنوع الحيوي والأنماط البيئية في الدولة: تقييم مدى تغطية النظام الحالي لها؛ أخذ تبعات التصميم الأمثل لخطة المحميات بعين الاعتبار.
- مراجعة للآليات القانونية وغير الرسمية المتوفرة للتعرف على المناطق المحمية والمعطاة لادارتها للتأكد من سماحتها لأخذ الفائدة الكاملة من المرونة والإبتكار المحتملين للهيئات الإدارية المراجعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة؛ قد يتضمن ذلك في بعض الحالات مراجعة "الأسماء" لأنواع المختلفة من المناطق المحمية أو أنواع التركيبات الإدارية المستخدمة في مناطق محمية محددة.
- تقدير للأدوات الأكثر ملائمة للحفاظ على أمثلة ممثلة للتنوع الحيوي وحماية موارد الإرث الطبيعي الرئيسي وموارد الإرث الثقافي المرتبط به ويتضمن ذلك فيما إذا المحميات الطبيعية هي الآليات الأكثر ملائمة.
- مراجعة منتظمة للهيئة الإدارية الأنسب لمناطق المحمية الموجودة أو المرتقبة تتطلب هذه العملية الأخذ بالاعتبار المجتمعات المحلية المتاثرة و المشاورات مع الحكومات المحلية أو المحافظة أو الولاية إذا كان ذلك مناسباً.

هناك حاجة في معظم الدول لتحسين آليات التسويق ما بين المديريات الحكومية وشبه الحكومية والوكالات والمستويات المختلفة في الحكومة والقطاعات المختلفة. يجب تشكيل مجموعات عمل لاختبار طرق لجمع الأفراد مع بعضهم مثل:

- تطوير اتصالات أفضل بين المجموعات الرئيسية للحكومة (يتضمن ذلك، في الدول الفدرالية، على مستوى المقاطعات وكذلك المستويات الوطنية والمحلية).
- القيام بحلقات دراسية وورشات عمل ميدانية لكي يرى الأشخاص، مدى المجالات الوظيفية في الدولة، بأنفسهم نماذج ناجحة وأن يفهموا العوامل التي تقع خلف الأمثلة الميدانية الناجحة وغير ناجحة بالشكل الكافي.
- توفير منتدى (مثلاً: نشرة دورية، ومجلس ملاحظات إلكتروني) من أجل تبادل منتظم للأفكار ما بين مختلف أنواع الوكالات والمستويات الحكومية والقطاعات المختلفة.

بعضًا من هذا النشاط من الأقرب التعامل معه من قبل الحكومة المركزية. يمكن التعامل بجاهزية أفضل من قبل لجنت فرعية أو مجموعات عمل. من المرجح أن يكون هناك حاجة لتوجهات جديدة لوصول الحكومة وقطاعات المنظمات غير الحكومية.

8. التنفيذ

إن الخطة جيدة بقدر النشاط الذي يؤدي إليها، إن الكثير من الخطة طويلة في المحتوى وقصيرة في الانتاج، إذا كانت خطط الأنظمة الوطنية للمناطق المحمية تزيد تجنب هذا القدر، فإن التالي يعتبر ضرورياً:

- في مرحلة الإعداد لهذه الخطة، يجب القيام بتقييم واقعي لما يمكن تحقيقه ضمن الموارد المتوقع أن يكون متوفرة بحيث تعرف التوصيات على أنها موجودة في "العالم الحقيقي" (مثال تجنب عمل خطط "السماء الصافية").
- يجب أن تعمل الخطة نفسها على تحديد تبعات الموارد المقترناتها والعمل المراد لضمان ذلك (مثال: السعي نحو تمويلات من المانحين الدوليين)
- يجب أن يتم التحضير للخطة من خلال عملية تتضمن بناء الدعم الذي تحتاجه من الحكومة والمجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب العلاقة (مثال: من خلال عملية "طاولة مستديرة" يتم تكوينها عن طريق الحكومة).
- يجب أن تحدد الخطة بوضوح عمل كل فرد وتشجيع المؤسسات على التنفيذ ليصبح أكثر ديمومة وأن تحسن احتماليتها للكفاية الذاتية.
- يجب أن يكون هناك روابط مباشرة بين خطة النظام كأداة وطنية والنشاط المحلي المطلوب ليؤثر في أولئك (مثال: علاقة واضحة ما بين خطة النظام والخطط الإدارية للمواقع).
- يجب أن يتم عرض الخطة نفسها بوضوح وان تكون جذابة وسهلة القراءة: من الممكن ان تكون بحاجة أن ترافق بها مواد داعمة (مثال: ملخصات لجهات مختلفة أو فيديوهات) أو استراتيجية لتسويقها (مثال: من خلال سلسلة من الاجتماعات العامة)
- يجب أن يكون هناك ترتيبات للمراقبة والتقييم بحيث يتم تعديل الأولويات تبعاً للخبرة.

٩. المراقبة والتقييم

لقد تم إظهار الاختلافات بين النظرية والواقع وبين النية والإداري وبين البيانات والمعرفة في هذه الخطوط الارشادية. يجب أن يتم وضع مراقبة وتقييم التدابير المتطلبة للتأكد من الملائمة الكبيرة بين الخطة والواقعية في خطة النظام الوطني، ويجب على هذه التدابير المحددة أن:

- إنشاء استجابة للخطة (مثال: الاهتمام بالتوصيات).
- بناء تأثيرات على الأغراض التي من أجلها تم إنشاء المناطق محمية قدر الإمكان (مثال: بما يتعلق بتوجهات أعداد الأحياء البرية).
- في ضوء ما سبق، تحديد الإجراءات العلاجية المطلوبة أو تعديلات لمحويات الخطة نفسها.
- اطلاق مراجعة لنفس الخطة إذا كان ذلك ضرورياً.

سيحتاج تدابير المراقبة المطلوبة المراده إلى أن تضم أولئك الذين يتواجدون على مستوى المناطق محمية الفردية، وذلك لتسهيل جمع وتقييم البيانات المناسبة التي تسمح بتقييم أداء النظام ككل. بهذه الطريقة، فإن الخطة ستتطور القدرة - التي كانت مفقودة في معظم الأحيان في الماضي - لإظهار فيما إذا حققت المناطق محمية المؤسسة منذ أمد طويل أغراضها.

لذا فإن إدخال آليات فعالة لترويج وتنسيق الأبحاث المنسقة والمراقبة والتقييم تكون مهمة في:

- بناء الدعم للمناطق محمية والحفاظ عليه.
- ابتكار وتنقيح استراتيجيات وممارسات إدارية فعالة.
- تحديد و/أو إعادة تشكيل المؤسسات لتحسين الأداء الإداري .
- عمل تسويات بين التدابير المثلث للمناطق محمية واحتياجات واهتمامات أصحاب العلاقة الآخرين الذين يملكون اهتمامات أو يدعون بوجودها في المناطق نفسها.
- القيام باختيارات معمولة ما بين الخيارات الاستراتيجية لتنظيم أو إدارة شبكة المناطق محمية.

كما ذكر سابقاً، فإن الأبحاث والمراقبة في المناطق محمية هي موضوع خطوط إرشادية منفصلة للاتحاد العالمي لحماية الطبيعة.

الملاحق

الملحق الأول

معاهدة التنوع الحيوى، البند 8، "الحماية في الموقع"

ملاحظة: هنالك دليل مفسر بالكامل لمعاهدة مزودة من قبل,, Glowka et al., (1994) ان المعاهدة قد فتحت للتوقيع في عام 1992 في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (والتي عرفت أيضاً بـ "قمة الأرض"). أدخلت هذه المعاهدة للتطبيق في أيلول / ديسمبر 1993.

"البند 8. الحماية في الموقع- يتوجب على كل فريق في الإتفاقية قدر الإمكان وكما يلائمه ما يلي:

- 1 - إنشاء نظام للمناطق المحمية أو مناطق يتم بهاأخذ معايير خاصة في سبيل حماية للتنوع الحيوى.
- 2 - تطوير، إذا كان هنالك حاجة، خطوط إرشادية لاختيار وإنشاء وإدارة المناطق المحمية أو مناطق يتم بهاأخذ معايير خاصة في سبيل حماية للتنوع الحيوى.
- 3 - تنظيم وإدارة الموارد الحيوية المهمة من أجل حماية التنوع الحيوى فيما إذا كانت داخل المناطق المحمية وخارجها مع نظرة للتتأكد من حمايتها واستخدامها المستدام.
- 4 - تعزيز حماية الأنظمة البيئية والمأوى الطبيعية وصيانة تعدادات أنواع قادرة على البقاء في محيط طبيعي؛
- 5 - تعزيز التنمية ذات المنطق البيئي والمستدامة في المناطق المحاذية للمناطق المحمية مع نظرة مستقبلية لحماية هذه المناطق
- 6 - إعادة تأهيل واستصلاح الأنظمة البيئية المتدهورة وتعزيز استرجاع الأنواع المهددة، من ضمن الأمور الأخرى، من خلال تطوير وتنفيذ للخطط أو غيرها من الاستراتيجيات الإدارية.
- 7 - إنشاء أو الإبقاء على الوسائل لتتنظيم أو إدارة أو السيطرة على المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق الكائنات الحية المعدلة الناتجة من التكنولوجيا الحيوية والتي من المتوقع أن تكون لها تأثيرات بيئية مضرة قد تؤثر على المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الحيوى مع الأخذ أيضاً في الحسبان المخاطر على صحة الإنسان؛
- 8 - منع إدخال أو السيطرة على أو التخلص من الأنواع الغريبة التي تهدد الأنظمة البيئية والمأوى وأنواع؛
- 9 - محاولة توفير الظروف المطلوبة للتواافق ما بين الاستخدامات الحالية وحماية التنوع الحيوى والاستخدام المستدام لعناصرها؛
- 10 - احترام والحفاظ على وصيانة معرفه وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية المحتوية على أساليب الحياة التقليدية المتعلقة في صون والاستخدام المستدام للتنوع الحيوى تبعاً للتشريعات الوطنية وتعزيز تطبيقها بشكل أوسع مع موافقة ومشاركة أصحاب المعرفة والابتكارات والممارسات وتشجيع المشاركة العادلة للقوى الناتجة من استخدام هذه المعرف وابتكارات والممارسات.
- 11 - تطوير أوبقاء التشريعات و/أو غيرها من الشروط التنظيمية الضرورية لحماية الأنواع والتعدادات المهددة؛
- 12 - فيما تم تحديد تأثير بارزة ضار بالتنوع الحيوى تبعاً للبند 7، تنظيم وإدارة عمليات وفئات النشاطات المتعلقة؛
- 13 - التعاون في توفير الدعم المادي وأنواع الدعم الأخرى لحماية الطبيعة في الموقع المبين في الفقرات الفرعية (1) إلى (ط) أعلى، وتحديداً الدول النامية".

الملحق الثاني

الفئات والأهداف الإدارية للمناطق محمية

ان الفئات الحالية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمجلس العالمي للمناطق محمية (IUCN، 1994) هي كما يلي:

1. حماية مشددة
 - 1 - محميات طبيعية مشددة
 - 2 - منطقة ببرية
2. حماية النظام البيئي والاستجمام.
3. حماية المعالم الطبيعية (الصرح الطبيعية)
4. الحماية من خلال الإدارة الفعالة (مناطق إدارة الموارد/الأنواع).
5. حماية النسق الطبيعية البرية/البحرية والاستجمام (النسق الطبيعية المحمية البرية/البحرية).
6. الاستخدام المستدام للنظم البيئية الطبيعية (مناطق محمية مدارة الموارد)

ان الخليط بين الأهداف المتعلقة بكل واحدة من الفئات ملخصة في الجدول التالي (IUCN، 1994، ص.8):

| أهداف الإدارة | 11 | 1 | بـ1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
|--|----|---|-----|---|---|---|---|---|
| البحث العلمي | | 1 | 3 | 2 | 2 | 2 | 2 | 3 |
| حماية البرية | | 2 | 1 | 3 | 3 | 2 | - | 2 |
| الحفاظ على الأنواع و التنوع الوراثي | | 1 | 2 | 1 | 1 | 1 | 2 | 1 |
| صيانة الخدمات البيئية | | 1 | 2 | 1 | - | 1 | 1 | 1 |
| حماية المعالم الطبيعية والثقافية المحددة | | 3 | 1 | 3 | 1 | 2 | - | - |
| السياحة و الاستجمام | | 3 | 1 | 3 | 1 | 1 | 2 | - |
| التعليم | | 3 | 2 | 2 | 2 | 2 | - | - |
| الاستخدام المستدام لموارد الأنظمة الطبيعية | | 1 | 2 | 2 | - | 3 | 3 | - |
| المحافظة على العادات الثقافية / التقليدية | | 2 | 1 | - | - | - | - | - |

المفتاح: 1- هدف اساسي، 2- هدف ثانوي، 3- هدف ممكن التطبيق؛ - لا يمكن تطبيقه.

ان التعريفات والأهداف ومعايير الاختيار للفئات والفئات الفرعية ملخصة كالتالي (IUCN، 1994، الجزء الثاني صفحة 9):

الفئة الأولى- المحميات الطبيعية المشددة/ مناطق الحياة البرية؛ منطقة محمية مدارنة من أجل العلم أو حماية الحياة البرية.

الفئة ا، المحميات الطبيعية المشددة، مناطق محمية مدارنة من أجل العلم بشكل رئيسي.

التعريف: مساحة من الأرض و/أو البحر تمتلك بعض الأنظمة البيئية و/أو عالم جيولوجية أو فسيولوجية و/أو أنواع عميزة أو مماثلة متوفرة أساساً من أجل الأبحاث العلمية و/أو المراقبة البيئية.

أهداف الإدارة:

- المحافظة على المواريث والأنظمة البيئية والأنواع في حالة غير مؤثر بها قدر الإمكان.
- المحافظة على الموارد الوراثية في حالة تطور و تغير .
- صون العمليات البيئية المتصلة.
- حماية عالم النسق الطبيعية المركبة أو الكشوفات الصخرية.
- تأمين أمثلة من البيئة الطبيعية من أجل الدراسات العلمية والمراقبة البيئية والتعليم بما في ذلك مناطق أساسية حيث يتم استثناء أي وصول ممكن.
- تقليل الإزعاج عن طريق التخطيط الحذر تنفيذ البحث وغيره من الأنشطة الأخرى المواقف عليها.
- تحديد دخول العامة.

الارشاد والاختيار :

- يجب ان تكون المنطقة واسعة بما يكفي لضمان تكامل انظمتها البيئية و لتحقيق أهداف الإدارة التي من أجلها تم حمايتها.
- يجب ان تكون المنطقة خالية من تدخل الإنسان المباشر و قادرة على البقاء كذلك.
- المحافظة على التنوع الحيوي للمنطقة يجب ان تكون من خلال الحماية وأن لا يتطلب إدارة فعالة كبيرة أو تغيير بالموائل (قارن الفئة 4).

الفئة المكافحة في الاتحاد العالمي لحماية الطبيعية (1978): محمية علمية/ محمية طبيعية مشددة.

الفئة اب، منطقة ببرية، منطقة محمية تدار أساساً من أجل حماية الحياة البرية.

التعريف: مساحة واسعة لأرض و/أو بحر غير مغيرة أو مغيرة قليلا، تحتفظ بهويتها وتأثيرها الطبيعيين بدون سكن دائم أو كبير والتي تحمى أو تدار في سبيل الحفاظ على حالتها الطبيعية.

أهداف الإدارة:

- التأكد من فرصة الأجيال المستقبلية في تجربة وفهم والاستمتاع بالمناطق التي لم تفسد بشكل كبير بفعل الإنسان على مدى فترة طويلة من الزمن.
- صون العادات والقيم الطبيعية الضرورية للبيئة على مدى فترة طويلة من الزمن.
- اعطاء العامة فرصة الدخول على مستويات وعلى شكل يخدم حالة الزوار حسياً وروحانياً بالشكل الأمثل وصون قيم الحياة البرية للمنطقة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- تمكين المجتمعات الأصلية التي تعيش بكتافات قليلة ويتوازن مع الموارد المتوفرة للمحافظة على أساليب حياتهم.

الارشاد للاختيار:

- يجب ان تمتلك المنطقة نوعية طبيعية عالية الجودة وأن تحكمها قوى الطبيعة بشكل رئيسي مع الغياب الواضح لتأثير الإنسان وأن يكون من المرجح أن تظهر هذه القيم إذا أديرت كما هو مفترض.
- يجب ان تحتوي المنطقة على معالم مميزة بيئية أو جيولوجية أو توكيونات جغرافية أو أي نوع من المعالم ذات القيمة العلمية أو التعليمية أو الجمالية أو التاريخية.
- يجب ان تقدم المنطقة فرصاً مميزة للعزلة يتم الاستمتاع بها عند الوصول عن طريق وسائل نقل بسيطة وهادئة وغير ملوثة وغير متطرفة على المنطقة (مثال: من دون محركات)
- يجب ان تكون المنطقة ذات حجم كافي لجعل الحماية والاستخدام ممكنتين.

الفئة المكافحة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978 : لا يوجد مكافحة لها

الفئة الثانية- المتنزه الوطني، مناطق محمية تدار بشكل رئيسي لحماية الأنظمة البيئية وللزيارة.

التعريف: منطقة طبيعية من الأرض و/أو البحر معلنة من أجل (أ) حماية التكامل البيئي لنظام بيئي واحد أو أكثر للأجيال الحاضرة والمستقبلية، (ب) منع الاستخدام أو الاستيطان المضاد لأغراض الإعلان للمنطقة، و(ج) إعطاء أساس لفرص روحانية وعلمية وتعليمية واستجمامية للزوار والتي يجب ان تكون متوافقة بيئياً وثقافياً.

أهداف الإدارة:

- حماية المناطق الطبيعية والجمالية ذات التميز الوطني والدولي لأغراض روحانية أو علمية أو تعليمية أو استجمامية أو سياحية.
- تخليد الحالة الطبيعية لأكبر قدر ممكن كعينات ممثلة للأقاليم الفيسيوجغرافية والمجتمعات الحيوية والموارد الوراثية والأنواع لتوفير استقرار وتنوع بيئيين.
- إدارة استخدام الزوار للمنطقة لأغراض روحانية وعلمية وثقافية واستجمامية بمستوى يسمح للحفاظ على المنطقة في حالة طبيعية أو قريبة من الحالة الطبيعية.
- التقليل ومن ثم منع الاستغلال أو الاستيطان المعارض لأغراض الإعلان.
- المحافظة على احترام الميزات البيئية أو التضاريسية أو المقدسة أو الجمالية التي تضمن الإعلان.
- الأخذ بالحسبان احتياجات الشعوب الأصلية بما يتضمن استخدام الموارد للعيش بحيث لا يؤدي إلى التأثير المضر على أهداف الإدارة الأخرى.

الارشاد للاختيار:

- يجب ان تحتوي المنطقة على عينة ممثلة لمناطق ومعالم ومناظر جمالية طبيعية حيث تمتلك أنواع النبات والحيوان والمأوى والمواقع ذات التضاريس ميزة روحانية وعلمية وتعليمية واستجمامية وسياحية خاصة.

- يجب ان تكون المنطقة واسعة بما يكفي لتحتوي على نظام بيئي او اكثر لم تغير ماديا من قبل الاستيطان او الاستخدام الإنساني الحالي.

الفئة المكافحة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978 : المترفة الوطنية

الفئة الثالثة - الصرح الطبيعية: منطقة محمية تدار بشكل رئيسي لحماية معالم طبيعية محددة

تعريف: منطقة تحتوي على واحد او اكثر من المعالم الطبيعية او المعالم الطبيعية/الثقافية ذات ميزة او قيمة فريدة نظرا لندرتها الطبيعية وقيمها المثلثة أو الجمالية أو تميزها الثقافي.

أهداف الادارة:

- محافظة وحماية دائمة لمعالم طبيعية مميزة محددة نظرا لتميزها الطبيعي وقيمتها الفريدة أو المثلثة و/أو روابط روحانية.
- ان تناسب مع الهدف السابق إلى حد ما، لتوفير فرص للبحث والتعليم والدلالة وتقدير العامة.
- استثناء ومن بعد ذلك منع الاستغلال أو الاستيطان المعارض لغاية الإعلان.
- إيصال الفوائد للسكان المقيمين كما أن تتوافق مع الأهداف الأخرى للادارة.

الارشاد للاختيار:

- يجب ان تحتوي المنطقة على واحد او اكثر من المعالم ذات التميز الفريد (تتضمن المعالم الطبيعية المناسبة الشلالات الرائعة والكهوف وفوهات البراكين والطبقات الأحفورية والكتابان الرملية والمعالم البحرية مع تجمعات نباتية وحيوانية فريدة او ممثلة: قد تتضمن المعالم الثقافية المرتبطة استيطان الكهوف او قلاع على قمة المنحدرات او الواقع الأثري او موقع طبقي ذات تميز تراثي للشعوب الأصيلين).
- يجب ان تكون المنطقة واسعة بما يكفي لحماية تكامل المعالم مع المحيط المرتبط به.

الفئة المكافحة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978 : الصرح الطبيعي/ المعلم الطبيعي المميز

الفئة الرابعة - مناطق إدارة موائل/أنواع: مناطق محمية تدار بشكل رئيسي لحماية من خلال التدخل الإداري.

تعريف: منطقة من الأرض و/أو البحر حددت لتدخل فعال لغايات الادارة لكي تضمن صيانة الموائل و/أو لتحقيق متطلبات نوع محددة.

أهداف الادارة:

- تأمين وضمان الظروف الضرورية للموائل لحماية أنواع مميزة او مجموعات من الأنواع او المجتمعات الحيوية او المعالم المادية للبيئة حيث تتطلب تدخل انساني محدد من أجل تحقيق متطلبات الادارة المثلثي.
- تيسير البحث العلمي والمراقبة البيئية كأنشطة أساسية مرتبطة بإدارة الموارد المستدامة.
- تحويل مناطق محدودة للتعليم العام وتقدير خصائص الموائل المرتبطة والعمل في إدارة الحياة البرية.

- استثناء ومن ثم منع الاستغلال أو الاستيطان المعارض لغاية الإعلان.
- توفير هذه الفوائد للناس الذين يعيشون في المناطق المحددة كما أن تكون متوافقة مع أهداف الإدارة الأخرى.

الارشاد للاختيار:

- يجب ان تلعب المنطقة دوراً مهماً في حماية الطبيعة وبقاء الأنواع (بما يضم، حسب الملائمة، مناطق التكاثر أو المناطق الرطبة أو الحيوانات المرجانية أو مصبات الأنهر أو الأراضي العشبية أو مناطق الغابات أو التزايد بما يضم قيعان التغذية البحرية).
- يجب ان تكون المنطقة واحدة تكون فيها حماية المواريث ضرورية لبقاء النباتات المهمة وطنياً أو محلياً أو للأنواع الحيوانية المقيمة أو المهاجرة.
- يجب أن تعتمد حماية هذه الأنواع والموائل على التدخل الفعال من قبل السلطة الإدارية، وإذا كان ضرورياً من خلال تعديل المواريث (قارن الفقرة 11).
- يجب ان يعتمد حجم المنطقة على متطلبات المواريث للأنواع المراد حمايتها وتترواح من صغيرة نسبياً إلى واسعة جداً.

الفقرة المكافئة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978: محميات حماية الطبيعة/ المحميات الطبيعية المدارية/ملجاً للحياة البرية.

الفقرة الخامسة - نسق طبيعية بحرية/بحري محمية، منطقة محمية مدارية بشكل رئيسي لحماية النسق الطبيعية/ البحرية والاستجمام.

تعريف: منطقة من الأرض، مع شاطئ و بحر كما هو مناسب حيث أنتج التفاعل بين الناس و الطبيعة على مر الزمن منطقة ذات صفة مميزة مع قيمة جمالية و/أو بيئية و/أو ثقافية غالباً ما تكون ذات تنوع حيوي كبير، الحفاظ على تكامل هذا التفاعل التقليدي ضروري لحماية و صيانة وتطور مثل هذه المنطقة.

أهداف الإدارة:

- الحفاظ على التفاعل المتزامن للطبيعة و الثقافة من خلال حماية النسق الطبيعية البرية و/أو البحرية واستمرارية استخدامات الأرض التقليدية وبناء الممارسات والعروضات الاجتماعية و الثقافية.
- دعم أساليب المعيشة والنشاطات الاقتصادية والتي تتزامن مع الطبيعة والمحافظة على النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المعنية.
- الإبقاء على تنوع النسق الطبيعي والموائل والأنواع والأنظمة المائية المرتبطة بها.
- التقليل أينما كان ومن ثم منع استخدامات الأرضية والأنشطة غير الملائمة من حيث الحجم والخصائص.
- توفير الفرص لاستمتاع العامة من خلال الاستجمام والسياحة في نمط ومقاييس مناسبين للقيم الضرورية للمناطق.
- تشجيع الأنشطة العلمية والتعليمية التي تساهم على المدى البعيد في تحسين وضع السكان المقيمين وتطوير دعم العامة لحماية البيئة في هكذا مناطق.

- إيصال الفوائد والمساهمة في مصلحة المجتمع المحلي من خلال توفير منتجات طبيعية (مثل منتجات الغابات ومناطق صيد الأسماك) وخدمات طبيعية (مثل المياه النظيفة أو الدخل الناتج من أشكال السياحة المستدامة).

الارشاد للاختيار:

- يجب أن تمتلك المنطقة نسق طبيعي بري أو نسق طبيعي بحري شاطئي وجزری ذو جمالية عالية مع مواطن وأنواع نباتية وحيوانية متعددة مرتبطة مع مظاهر لأشكال استخدام أرض فريدة أو تقليدية ومنظمات اجتماعية كما يدل عليه في المسالك البشرية والتقاليد المحلية، أساليب الحياة والمعتقدات.
- يجب أن توفر المنطقة فرص لتنمية العامة من خلال الاستجمام والسياحة ضمن أسلوب الحياة الطبيعية والنشاطات الاقتصادية.

الفئة المكافأة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978: نسق طبيعي محمي.

الفئة السادسة - منطقة محمية مدارة: منطقة محمية مدارة بشكل رئيسي للاستخدام المستدام لأنظمة البيئة الطبيعية.

تعريف: منطقة تحتوي بشكل رئيسي على أنظمة طبيعية غير معدلة مداراة للتاكيد من حماية وإبقاء التنوع الحيوي على المدى البعيد وفي نفس الوقت توفير تدفق مستدام للمنتجات والخدمات الطبيعية لتحقيق احتياجات المجتمع، كذلك فإن المنطقة يجب أن تلائم التعريف العام لمنطقة محمية.

أهداف الإدارة

- حماية وإبقاء التنوع الحيوي وغيره من القيم الطبيعية لمنطقة على المدى البعيد.
- تعزيز ممارسات الإدارة الواقعية لغايات النتاج المستدام.
- حماية قاعدة الموارد الطبيعية من أن تصبح غريبة لاستبدال بغايات استخدام أراضي أخرى تكون مفصلية للتنوع الحيوي في المنطقة.
- المساهمة في التنمية الأقليمية والوطنية.

الارشاد للاختيار:

- أن تكون ثلثي المنطقة على الأقل وأن يكون مخطط لها أن تبقى في ظروف طبيعية بالرغم من أنها قد تحتوي أيضاً مناطق محدودة للنظم البيئية المعدلة وأن لا تضم مناطق زراعية اقتصادية ضخمة.
- يجب أن تكون مساحة المنطقة واسعة بما يكفي لأن تستوعب استخدامات الموارد المستدامة دون ان تؤدي القيم الطبيعية طويلة الأجل الكلية لمنطقة.
- يجب أن تكون السلطة الإدارية جاهزة.

الفئة المكافأة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 1978: لا يوجد فئة مكافأة بشكل مباشر.

الملحق الثالث

أمثلة حالات

3.1. كندا

يضم نظام المنتزهات القومية الكندي على المستوى الفدرالي 36 متنزهً قومياً ومحميات ترziehية، على مساحة ما يقارب 200.000 كم² أو ما يزيد عن 2% من مساحة الدولة. هنالك أيضاً مناطق إضافية كبيرة لا يستهان بها في المنتزهات المقاطعات وغيرها من فئات المحميات، كما هو مبين في الجدول. إن نظام للمنتزهات القومية الفدرالي ما يزال يعتبر بعيداً عن الكمال وهنالك جهود جارية لتوسيعه.

البيانات المختصرة لكل المناطق المحمية في كندا (على المستويين الفدرالي و مستوى المحافظة/ المقاطعة) من (IUCN، 1994 ب): لاحظ ان التصنيف هنا يعتمد على (IUCN، 1978 بـلا من IUCN، 1994 بالرغم من أن ذلك لن يحدث تغييراً ملمساً هنا).

| % المساحة الوطنية | المساحة (كم ²) | العدد | الفئة |
|-------------------|----------------------------|-------|---------|
| 0.2 | 14811 | 100 | 1 |
| 3.3 | 329404 | 251 | 2 |
| - | 27 | 2 | 3 |
| 3.9 | 386766 | 176 | 4 |
| 1 | 94446 | 111 | 5 |
| 8.3 | 825455 | 640 | المجموع |

يستخدم تصنيف إعلان "المنتزه القومي" على المستوى الفدرالي فقط، والتخلط لتسمية متنزهات قومية جديدة ينفذ على المستوى الوطني. تم انتاج خطة نظام للمنتزهات القومية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي - وهي خطة بقيت على ما هو عليه حتى الآن (Canada, Canada Environment, 1991).

تعتمد خطة النظام على المبدأ الأساسي لحماية نموذج ممثّل مميز لكل من النسق الطبيعية في كندا. تقسم خطة النظام كندا إلى 39 "إقليمياً طبيعياً للمنتزهات القومية" والذي يعتمد على الجغرافيا الطبيعية والغطاء النباتي بحيث أن تمثيل كل منطقه في نظام المنتزهات القومية فإن قطاعاً من الدولة ستم حمايته.

بعكس العديد من الخطط، وهذه الخطة لم توضع على الرف، لكن يتم الرجوع إليها بشكل منتظم ولقد وجهت جهود تأسيس متنزهات قومية فيدرالية خلال عقدين من الزمن. إن ذلك يعود جزئياً إلى أن الخطة مفهومة من العامة والسياسيين ونظراً إلى أنها عملت جيداً في تركيز الانتباه على الواقع التي تعتبر جدياً متميزة وطنياً، وبذلك تساعده بالدفاع ضد العديد من المقترنات المحلية التي تقدم من المجموعات المهتمة.

ترسم خطة نظام المتنزهات القومية والتي طبعت لأخر مرة في عام 1991 (Canada, Canada Environment, 1991)، والتي يتم تجديدها حالياً، صورة لكل من أقاليم المتنزهات القومية الوطنية التسعة والثلاثين. تم إنجاز ذلك من خلال نصوص وصور وخرائط، تبين الخطة أيضاً عملية من خمس خطوات يتبع اتباعها بشكل عام في تأسيس المتنزهات القومية الجديدة، ومن ثم تبدأ بمراجعة حالة التمثيل والدراسات التخطيطية لكل من الأقاليم الطبيعية التسعة والثلاثين. تطبع الوثيقة بأربعة ألوان وتتكون من 110 صفحة. يرتبط الحجم الأكبر منها مرتبطة بوصف الأقاليم. يتضمن المقطع التخطيطي المبين في "المقدمة" (Canada, Canada Environment, 1991، ص 1-9) على التركيب التالي:

- التراث الطبيعي الكندي
- متنزهاتنا القومية
- تبدأ في بانف....
- خطة النظام للمتنزهات القومية
- كيف تصبح المتنزهات القومية واقعًا؟
- تحديد المناطق الطبيعية الممثلة
- تحديد مناطق المتنزهات المقترنة
- تقييم جدوى المتنزه
- مفاوضات لاتفاقية متنزه جديد
- إنشاء متنزه جديد ضمن التشريعات
- المتنزهات القومية والسكان الأصليون
- اتمام النظام

لكل إقليم طبيعي للمتنزهات الطبيعية، هناك وصف توضيحي للغطاء النباتي والحياة البرية وحالة المتنزهات القومية والتقدم في تعريف وتنفيذ خطة النظام لهذه المنطقة. تلخص الحالة الكلية لجهود التخطيط لنظام المتنزهات القومية في خريطة واحدة لتسهيل الرجوع إليها والفهم.

من المعترف به في الخطة أن عملية تحديد وتأسيس المتنزهات القومية الجديدة يمكن أن تكون عملية طويلة ومعقدة. يعتمد الجزء الأول من العملية على العلم لتحديد المناطق التي تمتلك تمثيلاً جيداً للحياة البرية والغطاء النباتي والجيولوجيا وأشكال الأرض التي تميز الأقاليم الطبيعي. تحتاج الخطوات اللاحقة في العملية بشكل متزايد اعتبار العوامل التي يصعب قياسها بموضوعية مثل النتائج على استخدامات الأرض والموارد والتغيرات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

حتى اليوم، تمتلك 22 من الأقاليم الطبيعية الكندية إلـ 39 منتزه واحد على الأقل وتم استبعاد المتزهـات القومـية المقترحة في أربعة أقاليم أخرى عن استخدامـات الاستخراج التناـفـيسـية بانتـظـار عمـلـية الـانتـهـاء من الـدـرـاسـات وـالـمـفاـوضـات لـانـشـاءـ المـنـتزـهـ.

تم تحضير خلط نظام منفصلة لقطاعات أخرى و/أو عن طريق هيئات أخرى ومستويات حكومية في كندا، تقوم بتحديد التوجهات المستقبلية للأنظمة المكملة للمناطق المحمية مثل متزهات المقاطعات (مثال: Province of British Columbia) و مناطق الحماية اليعربية الوطنية (مثال كندا، دائرة التراث الكندي 1995).

القواعد الملموسة لخطة النظام للمفترزات القومى الكندي هي:

- يعطي الإطار هيكل عمل يمكن الدفاع عنه ومبني على العلم من أجل تأسيس المتزهات (يعكس التوجه المبني على رد الفعل غير المنظم).
 - تعرف الخطة نظام نهائي؛ إن ذلك ساعد كسب دعم مستويات أخرى من الحكومة والدائرة المالية من أجل هدف إكمال النظام.
 - تركز الخطة نشاط تأسيس المتزه على المناطق ذات الأولوية لتكميل تمثيل الأقاليم الطبيعية (بدلاً من تكرار التمثل الموجود) وتتساعد في زيادة الكفاءة في تشغيل الموارد المالية والبشرية.
 - سهل الفهم؛ ويفسر ذلك إلى كلام الدعم السياسي ومشاركة أكثر فاعلية لاصحاب العلاقة في عملية إنشاء المتزه.

العوامل التي يجب ان تؤخذ بالحسبان عند تقييم فترة الانتقال من المنهج الكندي إلى مضمون آخر:

- هي خطة للمتزهات الفدرالية فقط - بدلاً من خطة نظام وطني لكل المناطق المحمية- بحيث أنها مرتبطة فقط بالفئة الثانية للمناطق المحمية للمجلس العالمي للمناطق المحمية وتحت الإدارة الفدرالية وتمتلك روابط محدودة مع المحمييات في الفئات الأخرى أو تحت الحكم الإقليمي أو غيره. من هذه المنطلق، فقد يكون ما زال هناك مجال لخطة نظام كندي وطني للمناطق المحمية يقوم بربط خطة نظام المتزهات الوطنية بخطط لفئات وأحكام أخرى من المناطق المحمية والتي تربط جميع المحمييات بسياقها الأوسع.

ان مفاوضات السلطة الفدرالية على المتزهات الوطنية المقترحة تعكس الواقعية في موازنة القوى الحاكمة وملكية الأرض وسيطرة الإدارة تحت مظلة السلطة الفدرالية الكندية. إنها يمكن ان تعكس أيضاً درجة التعاون بين المستويات الفدرالية والمقاطعية التي ليست سهلة التحقيق في أي مكان آخر. ان الدول الفدرالية الأخرى قد يكون لديها موازين مختلفة في القوى والمسؤوليات والامكانيات وأولويات مستويات الحكومة المختلفة بالرغم من التشابهات السطحية لبنيتها. في حين ان الدول غير الفدرالية لا تحتاج إلى سلوك نفس أنواع التبادلات بين المستويات الحكومية، إلا أنها قد تحتاج عمليا نفس القدر من المفاوضات مع أصحاب العلاقة كما يتصف المنهج الكندي.

عند تطوير الخطة للمرة الأولى في فترة 1970. لقد تم إعادة دفع ذلك باستقرار وقبول معقول للتحسين بالرغم من محدودية التعديلات التي تم ضمها عبر السنين. في مكان أو زمان آخرين، فليس بالضرورة أن تكون مستقرة بنفس القدر حتى ولو اعتمدت على أفضل العلم المتوفّر في ذلك الوقت، بينما لأسباب تقدّم العلم المتتابع أو التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي أو التكنولوجي، أو كلاهما. يتوجّب على أي دولة تواجه هذا السؤال أن تسوّي الشكوك النابعة من الفجوات في الفهم العلمي أو النقص الحاد في جرد البيانات وضدّ الفوائد من الحصول على خطة الأساسية على الأقل متبنّاه ومستخدمة كهيكل عملي هي إدارة الحماية.

■ أحد العوامل التي ساعدت في قبول وادرالك جدوى الخطة الكندية هي بساطتها، وحقيقة أن – بالرغم من أن كندا دولة غنية نسبياً – مخطط النظام بدأوا بخطة ركزت على منهجية بسيطة (تحتوي المرتبات الـ39 في دولة بهذا الحجم بلا شك على تنوع داخلي معقول) وفي واحدة فقط من فئات المناطق محمية (الفئة 2). قد تجد الدول الأخرى فوائد عملية بالبدء بخطة نظام وطني "مختصر"، لكن يجب على الجميع ادرالك ان النظام الأوسع لا يحتاج أن يعامل ببعض الأدوات عاجلاً أو لاحقاً.

لمزيد من المعلومات عن تخطيط نظام المترّهات الكندي اتصل بـ:

Murray McComb, Chief, Planning Studies, Park Establishment Branch, Canadian National Parks, 25 Eddy Street, Hull, Quebec, K1A 0M5, Canada. Phone 001 (819) 994 2300; fax 001 (819) 994 5140, Internet: murray_mccomb@pch.gc.ca

3.2. جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية (Lao PDR)

ان جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية عبارة عن دولة كثيفة ومتقدمة عن البحار وموحدة. ابتدأ العمل على الشبكة الوطنية للمناطق محمية فقط في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ((Salter and Phanthavong 1989). تحفظ الدولة بامتداد كبير نسبياً لغطاء الغابات في جنوب شرق آسيا، بالرغم من أن معظمها مؤثر به من قبل الإنسان. بالإضافة للغابات دائمة الخصبة ذات التميّز الإقليمي، تحتوي الدولة على موارد للعديد من الأنواع المعرضة لخطر الانقراض أو المهددة بالانقراض (Berkmüller and others 1995, Chape 1996).

تغطي المناطق العشرين التي أعلنت عنها رسمياً على أنها مناطق حماية حيوية وطنية (NBCAs: National Biological Conservation Areas) حتى اليوم ما يقارب 12.5% (30.000 كم²) من مساحة الدولة (Chape 1996). ان مفهوم الإدارة فيها يقارن مع الفئة السادسة للمجلس العالمي للمناطق محمية (WCPA) (مناطق محمية مدارة الموارد – الملحق 2)، بحيث أنها حالياً عرضة للاستيطان واستخدام الموارد. في حين أن هناك نية لتحقيق مدى فئات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) الأكثر حماية على الأقل في نواة المناطق (Berkmüller and others 1995, Chape 1996). بالإضافة لمناطق الحماية الحيوية الوطنية، هناك عدة فئات أخرى من الأرض تحت الإدارة الإقليمية حيث يمكن اعتبار بعضها على أنها مناطق محمية وبعض المناطق المجاورة وطنية والتي تساهم في حماية التنوع الحيوي.

إن النموذج المستخدم في حالة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية يعتمد على الإدارة التشاركية مع تحول مرحلتي لتركيز الإدارة ضمن حدود المناطق محمية. من مناطق الحماية الحيوية الوطنية NBCAs المحددة، هناك فactly سبع مناطق

تم إنشاؤها ضمن مفهوم الإدارة. حتى في هذه الحالات فإن الإدارة تتضمن تحول مرحلتي مع حدود قابلة للنقاش وتحول نحو استدامة أعظم وانسحاب تطوري لمناطق نواة متفق عليها من الاستخدام.

تعطي خطة النظام تاكيداً واضحاً للبناء والتغليف المؤسسي. يعترف بالخطة أنها عربة لتحديد المساعدات الخارجية للمناطق ذات الأولوية وأن معدل التنفيذ سيتأثر بتدفق المساعدة.

تركيب خطة النظام وتقرير الحالة كما يلي (Berkmüller and others 1995, Chape 1996):

- منهج التقرير
- الأسلوب
- نظرة شاملة للعملية منذ أواسط 1993.
- التفصيلية حسب الوحدات الفرعية الحيوية الجغرافية
- التفصيلية حسب تبعي الغابات
- القيود والمعايير
- التفصيلية الحالية لأنماط الغابات
- غطاء المرتفعات
- وضع الأولويات
- المساهمة في نوعية جيدة لغطاء الغابات
- ترتيب المواريث لمناطق الحماية الحيوية الوطنية
- تخطيط النظام في السنوات القادمة
- المناطق المحمية في المقاطعات
- المرارات والمحمييات العابرة للحدود

الأعتبارات السياسية والإدارية

- الإعلانات
- برنامج تنفيذ الإدارة
- أهداف وتوجه الإدارة
- الأهداف
- مراحل الإدارة
- الإدارة من السنة الأولى حتى الثالثة
- تقييمات لخبرات الإدارة السابقة
- تعديلات لنماذج الإدارة
- الانشطة التي تركز على المناطق المحمية

- الانشطة التي تركز على القرى
- اهتمامات الإدارة الأخرى
- الحدود و المناطق المحاذية
- الحماية والتنظيمات
- الدراسات الاجتماعية الاقتصادية ودراسات استخدام الأراضي
- دراسات الحياة البرية والنباتات
- مشكلة التحول الزراعي
- مراقبة
- الميزانية
- قضايا سياسية
- تنفيذ السياسة
- التنسيق مع الوكالات المانحة
- دور المقاطعة والمحافظة
- تطوير القوة المائية وبناء الطرق.

الاعتبارات المؤسسية والموارد البشرية

- التنظيم الداخلي
- متطلبات الموظفين (الميدان)
- متطلبات الموظفين (القر)
- تدريب
- الكادر الميداني
- الكادر في القر

ملاحق: نظرية الإدارة وعملية التقييم و نماذج وأوراق حفائق.

لم يتم تكامل العمل على المناطق محمية في عملية تخطيط فعالة لاستخدام الأرض والموارد إقليمياً ومحلياً. هنالك الكثير من العمل المتبقى أيضاً لتطوير مشاريع حماية وتنمية متكاملة في المناطق محمية في لاوس والتي تستجيب بشكل مناسب للاحتياجات والطموحات المتعددة للمجتمعات المحلية وتقوم بنفس الوقت بحماية قيم التنوع الحيوي المميزة.

ان مناطق حماية التنوع الوطنية تبقي عمومية من حيث الغاية. تبقي مهمة العمل على أهداف أكثر تحديداً مهمة للمستقبل.

ان الفوائد المدركة من خطة النظام الوطني في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية هي:

- التقييم المنظم على المستوى القومي لفطاء الغابات وتقسيم المناطق الحيوية الجغرافية وجود أنواع مؤشرات كأساس لاختيار الواقع.
- التأكيد على المسئولية الالامركزية في التنفيذ مع استشارة شاملة للمقاطعات للحصول على الموافقة قبل اختيار كل موقع.

تحضمن العوامل التي يجب ان تؤخذ بالأعتبار في تقييم قابلية نقل التوجه في لاوس لسياسات أخرى ما يلي:

- كانت مبنية على الفرضية غير الاعتيادية نسبيا من البدء من الصفر. قد يكون غياب نظاماً موروثاً أمراً جذاباً - مثل عرض "سجل نظيف" لتطبيق أساليب واضحة ومتكررة مبنية على الجغرافيا الحيوية - لكن ذلك يعني أيضاً ان هنالك خبرة مؤسسية في موازنة الاهتمامات المتافقه للحماية والتطوير.
- ما زال هناك صعوبات لتقديم تنسيق مركزي فعال وتعاون عبر للحدود بين المقاطعات وبين الدول المجاورة.
- وكالة التنسيق المركزي هي محددة بدور الناصح مما يحدد قدرتها لضمان حماية للمناطق المتقدق عليها.
- كان التنفيذ حتى اليوم يعتمد بشكل كبير على مساعدة المانحين، التي تعنى أن استدامة النظام على المستوى الوطني تبقى تحت الاختبار.
- الوضع في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية مختلف عن كثير من الدول المجاورة بحيث أن نسبة عالية من الغابات ما زالت موجودة والكثافة السكانية ما تزال منخفضة.

لمزيد من المعلومات عن تخطيط النظام في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، اتصل ب:

Centre for Protected Areas and Watershed Management, Dep. Forestry,
 Ministry of Agriculture and Forestry, Vientiane, Lao PDR or IUCN
 country office, PO Box 4340 (15 Fa Ngum Road), Vientiane, Lao PDR;
 phone 00856-21-216401, fax 00856-21-216127.

المراجع المستخدمة

- AMEND, Stephan and AMEND, Thora, eds (1995) National parks without people? The South American experience. IUCN/Parques Nacionales y Conservación Ambiental, No. 5, Quito
- BATISSE M. (1997) Biosphere Reserves: A Challenge for Biodiversity Conservation and Regional Development. Environment 39(5) 6.15,31.33.
- BEDWARD, M., PRESSEY, R.L. and KEITH, D.A. (1992) A new approach for selecting fully representative reserve networks: addressing efficiency, reserve design and land suitability with an iterative analysis. Biological Conservation 62: 115.125.
- BELBIN, L. (1992) Environmental representativeness: regional partitioning and reserve selection. Biological Conservation 66: 223.230.
- BERKMÜLLER, Klaus, SOUTHAMMAKOTH, Sangthong and VONGPHET, Vene (1995) Protected area system planning and management in Lao PDR: status report to mid-1995. IUCN and Lao-Swedish Forestry Co-operation Program, Forest Resource Conservation Project, Vientiane.
- BORRINI-FEYERABEND, Grazia, ed. (1997) Beyond Fences: Seeking Sustainability in Conservation. IUCN/Commission on Environmental, Economic and Social Policy, Gland, Switzerland.
- CANADA. Canadian Environmental Advisory Council (1991) A protected areas vision for Canada. Environment Canada, Ottawa.
- CANADA. Department of Canadian Heritage (1995) Sea to sea to sea: Canada's national marine conservation system plan. The Department, Ottawa.
- CANADA. Environment Canada. Parks Service (1991) National parks system plan. Environment Canada, Ottawa.
- CANADA. Province of British Columbia (1993) A protected areas strategy for British Columbia. Protected Areas Strategy, Victoria.
- CAUGHLEY, Graeme and GUNN, Anne (1996) Conservation biology in theory and practice. Blackwell, Boston.
- CHAPE, Stuart (1996) Biodiversity conservation, protected areas and the development imperative in Lao PDR: forging the links. IUCN Lao PDR, Vientiane. Discussion paper no. 1.
- CHILD, G. and GRAINGER, J. (1990) A system plan for protected areas for wildlife conservation and sustainable rural development in Saudi Arabia. National Commission for Wildlife Conservation and Development, Riyadh.

- IUCN (1997) United Nations list of national parks and protected areas 1997. IUCN, Gland.
- KELLEHER, Graeme and KENCHINGTON, Richard (1991) Guidelines for establishing marine protected areas. IUCN, Gland.
- KEMF, Elizabeth, ed. (1993) The law of the mother: protecting indigenous peoples in protected areas. Sierra Club Books, San Francisco.
- LUCAS, P.H.C. (1992) Protected landscapes: a guide for policy-makers and planning. Chapman and Hall, London.
- LUSIGI, Walter ed. (1992) Managing Protected Areas in Africa: Report from a Workshop on Protected Area Management in Africa, Mweka, Tanzania. UNESCO World Heritage Fund, Paris, France.
- MACKINNON, John, MACKINNON, Kathy, CHILD, Graham and THORSELL, Jim (1986) Managing protected areas in the tropics. IUCN, Gland.
- MARGULES, C.R., CRESSWELL, I.D. and NICHOLLS, A.O. (1994) A scientific basis for establishing networks of protected areas. Pp. 327.350 in: FOREY, P.L.,
- HUMPHRIES, C.J. and VANE-WRIGHT, R.I., eds (1994) Systematics and conservation evaluation. Clarendon Press, Oxford.
- MARGULES, C.R., NICHOLLS, A.O. and PRESSEY, R.L. (1988) Selecting networks of reserves to maximise biological diversity. Biological Conservation 43: 63.76.
- McNEELY, Jeffrey, ed. (1993) Parks for life: report of the IVth World Congress on national parks and protected areas. IUCN, Gland.
- McNEELY, J.A., HARRISON, J. and DINGWALL, P. eds (1994) Protecting nature: regional reviews of protected areas. IUCN, Gland.
- McNEELY, Jeff and THORSELL, Jim (1991) Guidelines for preparing protected area system plans. Parks 2(2): 4.8.
- MILLER, K. (1996) Balancing the scales. World Resources Institute, Washington.
- NELSON, J.G. (1987) National Parks and protected areas, national conservation strategies and sustainable development. Geoforum 18(3): 291.319.
- PEARSALL, S.H. and WHISTLER, W.A. (1991) Terrestrial ecosystem mapping for Western Samoa: summary, project report and proposed national parks and reserves plans. Report to Government of Western Samoa. South Pacific Regional Environment Program and Environment and Policy Institute of East West Centre.
- PERES, Carlos A. and TERBORGH, John W. (1995) Amazonian nature reserves: an analysis of the defensibility status of existing conservation units and design criteria for the future. Conservation Biology 9 (1):34.36.

عناوين للاتصال

برنامج الهيئة العالمية للمناطق المحمية
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN
ريو موافيري 28 1196
سويسرا
هاتف: 004122 999 162
فاكس: 004122 999 0015
Email: das@hq.iucn.org
<http://www.iucn.org>
الهيئة العالمية للمناطق المحمية (WCPA)

دار نشر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وحدة خدمات النشر
216c، طريق هانتينغدون
كامبردج، CB3، 0DL، المملكة المتحدة
هاتف: 0044 1223 277894
فاكس: 0044 1223 277175
Email: iucn-psu@wcmc.org.uk
<http://www.iucn.org>
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)

مركز مراقبة الحماية العالمي
216c، طريق هانتينغدون
كامبردج، CB3، 0DL، المملكة المتحدة
هاتف: 0044 1223 277894
فاكس: 0044 1223 277175
Email: info@wcmc.org.uk
<http://www.wcmc.org.uk>
مركز مراقبة الحماية العالمي (WCMC)

برنامـج الـاتـحاد الـدولـي لـحـماـية الطـبـيعـة IUCN لـالـمنـاطـق الـمحـمـدة
Rue Mauverney 28
غلـانـدـ، سـوـيـسـراـ CH-1196
هـاتـفـ: +41 22 999 00 00
فاـكسـ: +41 22 999 00 15
الـبـرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ: wcpa@iucn.org
الـبـرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ: www.wcpa.iucn.org

IUCN وحدـة خـدـمـات منـشـورـات الـاتـحاد الـدولـي لـحـماـية الطـبـيعـة
219c Huntingdon Road
كامـبـرـيدـجـ، cb3 0dlـ، المـلـكـةـ الـمـتـحـدةـ
هـاتـفـ: +44 1223 277894
فاـكسـ: +44 1223 277175
الـبـرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ: info@books.iucn.org
الـبـرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ: www.iucn.org/bookstore

